


# سنة الرسول ﷺ

لفضيلة الشيخ

محمد الحافظ التجاني

(ت: ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م)

# سنة الرسول ﷺ


لفضيلة الشيخ

محمد الحافظ التيجاني


إشــــــراف

أ.د / محيي الدين عفيفي أحمد

الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

التيجاني، محمد الحافظ
سنة الرسول ﷺ
الأزهر الشريف ـ مجمع البحوث الإسلامية
١ـ السنة في القرآن الكريم.
٢ـ أمر الله بطاعة رسوله ﷺ.
٣ـ من لا يأخذ إلا بالقرآن.
١٢٠ص، ٢٠سم
العنوان: مجمع البحوث الإسلامية ـ القاهرة

رقم الإيداع: ٢٠١٧/٢٧٧٥٢
رقم الإيداع: ٩٧٨-٩٧٧-٢٠٥-٢٢٢-٦

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

## تصديـــــــــــر

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعائه واهتدى بهداه .. أما بعد،،،

فلقد كان الأزهر الشريف على مر تاريخه - ولا يزال - الحارس الأمين على الإسلام؛ عقيدةً وشريعةً وأخلاقًا، يؤدي رسالته، ويتحمل مسئوليته في المحافظة على الدين وتراثه وعلومه الشرعية والعربية وغيرها، حتى صار كعبة العلوم الدينية والعربية والثقافية في مصر والعالم، ومركز إشعاع روحي وديني وثقافي، ينشر مباديء وأخلاق الإسلام، ويوضح المنهج النبوي في مواقف الحياة المتنوعة بعيدًا عن التعصب الأعمى، أو الاضطهاد الفكري أو المادي، مراعيًا لظروف الناس وحاجاتهم، وكتب الله له القبول فتهيأت له النفوس على مدار عقود وقرون طويلة، فأصبح الجامعة الإسلامية الكبرى الفريدة في العالم بتاريخها وأهدافها ورسالتها ومنهجها ووسطيتها.

إن الأزهر الشريف يضطلع بمسئولياته ويواصل مسيرته العلمية في بيان حقائق الإسلام بمنهج وسطي معتدل يحترم التعددية الدينية والمذهبية والفكرية، ويعمل على تصحيح المفاهيم المغلوطة، لأجل حماية العقول من الغلو والتطرف والتسيب.

وانطلاقًا من هذه المسئولية كان الدور العظيم لفضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الأستاذ الدكتور/ أحمد الطيب في النهوض بالتبعات الملقاة على عاتق الأزهر الشريف في الداخل والخارج، ببيان حقائق الإسلام ومواجهة التطرف والإرهاب، وأهمية المجابهة الفكرية وبيان جهود الأزهر الشريف وجميع هيئاته حيث أكدّ فضيلته: أن الأزهر الشريف قد عاش أكثر من ألف عام ـ وسيظل ـ يُدرِّس المذاهب الفقهية، والمسائل الكلامية على افتراقها، والعلوم الإسلامية بمختلف أذواقها ومشاربها، لكن الأزهر قد وجد ضالته ـ منذ القدم ـ في مذهب أهل السنة والجماعة، واتخذه طوق نجاة للمسلمين كلما عضّتهم نوائب التشرذم وآفات التعصب المقيت لمذهب يراه أصحابه: هو الإسلام الذي لا إسلام غيره .. وسبيل الأزهر اليوم هو سبيله بالأمس: السعي الحثيث لجمع كلمة المسلمين، ووقوفهم صفًا واحدًا في مهب العواصف والتيارات.

إن الأزهر الشريف الذي يرفع راية «جمع الكلمة» بين المسلمين، لا يتردد في مقاومة موجات الإلحاد، والتغريب، والإفساد الأخلاقي، ولا يدخر جهدًا في مقاومة الانحراف التكفيري الطارئ، والمرفوض من جماهير الأمة الإسلامية قديمًا وحديثًا، وليس أمامه ـ من أجل تحقيق هذا الهدف ـ إلا مواصلة السعي ـ بصدق ـ لجمع علماء المسلمين على كلمة واحدة، لمواجهة الأخطار التي تهدد الجميع، ولتحقيق مصالح الأمة، ودرء المفاسد عنها، ومن دون هذا الالتقاء،

فإن النتائج لن تكون على النحو الذي نرجوه لأمتنا، وتقتضيه مصلحتها في هذه الظروف التي يمر بها العالم الآن[1].

هذا، وتتعاظم آمال وطموحات الناس حول الأزهر الشريف يومًا بعد يوم، وتتعالى صيحات النداء والفزع إليه ـ بعد الله تعالى – باعتباره الملاذ الآمن للمسلمين في العالم من الانحراف الفكري، والتطرف والإرهاب ، وقد عمل الأزهر الشريف على تلبية هذه النداءات وتحقيق الطموحات، وذلك بكل هيئاته ودواوينه ودوائره العلمية والمعرفية، ومنها: مجمع البحوث الإسلامية، الذي أسهم بجهود عظيمة في العطاء العلمي للأزهر الشريف من خلال دراسة القضايا العلمية المختلفة، إيمانًا منه بدوره العلمي في تصحيح المفاهيم الخاطئة، وبيان وسطية وسماحة الإسلام، وأهمية التيسير ورفع الحرج عن الناس.

إن ما قدمه مجمع البحوث الإسلامية ويقدمه في هذا الصدد ليؤكد جهوده الدؤبة في خدمة الحياة العلمية والعملية للمسلمين؛ في التنظيم، والتشريع، والثقافة، والحضارة، والاجتماع، والسلوك، والأحوال الشخصية، والمعاملات، وما إلى ذلك مما يدخل في صميم الحياة ومتطلباتها.

---

(١) كلمة الإمام الأكبر شيخ الأزهر أ.د/ أحمد محمد الطيب، في افتتاح مؤتمر خطورة الفكر التكفيري والفتوى بدون علم، ١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

إن مجمع البحوث الإسلامية وهو يؤدي دوره باعتباره هيئة علمية وبحثية وثقافية ومعرفية بالأزهر الشريف، لا ينفصم عن واقع الناس والمشكلات والتحديات التي تحيط بهم، وظهور أنماط من السلوك وألوان من المعاملات تتطلب ضرورة بيان الرأي والشرعي والديني لها؛ حتى لا ينخدع الناس بالسيىء منها، أو ينساقوا وراء الفكر المنحرف والفتاوى الشاذة التي تعاني منها مجتمعاتنا في ظل انتشار التطرف والإرهاب.

ومن المؤلم غاية الألم أن ترتكب جرائم باسم الإسلام وباسم شريعته السمحاء، وتُنفذ العمليات المدمرة مع صيحات التهليل والتكبير، ودعوى الجهاد والاستشهاد في سبيل الله، الأمر الذي استغله الإعلام الغربي أسوأ استغلال في تشويه صورة الإسلام، وتقديمه للعالم بحسبانه دينًا همجيًا متعطشًا لسفك الدماء وقتل الأبرياء، وأنه يحرض أبنائه وأتباعه على العنف والكراهية والأحقاد، وللأزهر موقف واضح في هذه القضايا قام بإعلانه وبيانه كأشد ما يكون البيان وضوحًا وجلاءً.

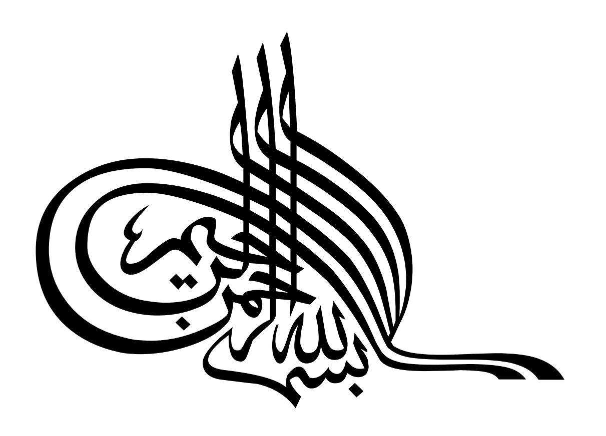
وانطلاقًا من دور المجمع ومسئولياته العلمية؛ فقد قام بإعادة طبع مجموعة من الكتب العلمية النافعة، والتي تتنوع موضوعاتها، وتلبي عددًا من احتياجات المرحلة الراهنة، حيث تشتمل هذه الكتب على قضايا ومسائل تتصل بالعقيدة، والشريعة، والأخلاق، والتفسير، وعلوم السنة النبوية، والثقافة الإسلامية في مجالاتها المختلفة؛ ليكون

الناس على بينة من أمرهم فيما يتعلق بالأمور الدينية والاجتماعية والأخلاقية، خاصة في ظل تراجع منظومة القيم الأخلاقية، وانتشار موجات التطرف والإرهاب والتكفير والإلحاد والتسيب والإنحلال، مما يستلزم معالجة هذه المسائل من خلال الفكر الوسطي الذي يعمل الأزهر الشريف على ترسيخه.

نسأل الله تعالى القبول، وأن يكون العمل خالصًا لوجهه تعالى، إنه نعم المولى ونعم النصير.

**الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية**

**أ.د/ محيي الدين عفيفي أحمد**


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

# تقديم
# بقلم فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الحليم محمود
# شيخ الأزهر السابق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله ﷺ.

يسر الأمانة العامة لمجمع البحوث الإسلامية أن تقدم كتاب «سنة الرسول ﷺ» لفضيلة المُحَدِّث الكبير العلامة المحقق، العارف بالله تعالى الشيخ محمد الحافظ التيجاني بن عبد اللطيف بن سالم رضي الله عنه وأطال في حياته.

وهو بحث قيم صادر عن قلب مؤمن، وهو خير ما نقدمه في هذا الصدد.

ففيه بيان وجوب الأخذ من السنة النبوية، كما يؤخذ من القرآن الكريم، وفيه بيان أمر الله تعالى بطاعة رسوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ.

وفيه تفنيد أباطيل أهل الزيغ والرد عليهم.

وفيه بيان حرص الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ على حديث رسول الله ﷺ.

وفيه بيان مراتب الرواة ومراحل جمع السنة في عهد التابعين وتابعي التابعين.

والشيخ محمد الحافظ حينما يكتب في الحديث، إنما يكتب بصفته حافظًا عالمًا بالحديث رواية ودراية من الطراز الأول، وهو في هذا المجال من الرجال المعدودين في الشرق الإسلامي كله.

والأمانة العامة لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، إذ تقدم اليوم هذا البحث إلى جمهور قرائها الكرام، لتسأل الله ـ سبحانه ـ أن يعينها على القيام بمشروعاتها التي أعلنت عنها لخدمة السنة النبوية الشريفة، وفي طليعتها طبع «الجامع الكبير للإمام السيوطي» بمشيئة الله.

والله ولي التوفيق

**الدكتور عبد الحليم محمود**

**شيخ الأزهر (السابق)**

**رمضان سنة ١٣٨٩هـ**

**نوفمبر سنة ١٩٦٩م**

# مقدمـــة

الحمد لله الذي أودع دلائل حكمه في كتابه الكون، وكتابه الإنسان، وكما أن الخط الجميل يشهد بإبداع كاتبه شهادة فعلية، فإذا نادى مناد بوصف كاتبه بالبراعة والإتقان، كان القول مطابقًا للفعل يؤيده ويصدقه. قال تعالى:

﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾(فصلت: ٥٣).

وأشهد أن لا إله إلا الله الأحد الصمد، شهادة نطقت بها حقائق الأكوان، بلسان الحكمة الظاهرة في كل ذرة من ذرات الوجود. قال تعالى:

﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾(الإسراء: ٤٤).

فالكل ناطق وشاهد.

وأشهد أن سيد الخلق محمدًا رحمة الله المفاضة من لدنه، عبده ورسوله، وصفيه المختار من خليقته. قال الله تعالى:

﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٧)

فهو سبحانه رب العالمين، وأرسله رحمة للعالمين.

اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه الصلاة الكاملة المترادفة إلى يوم الدين.

قال تعالى:

﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ﴾ أهل الباطل ﴿رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ﴾ (الفتح: ٢٩).

وهم أهل الصدق والحق، وهم أولو العلم، وكل وصف للمؤمنين فهم أولى المؤمنين به. ومن نعت الله ﷻ لهم في كتابه:

﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ٱلۡحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلۡأٓمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِۗ﴾(التوبة: ١١٢).

فهم أهل الصدق والعدالة والأمانة حيث قد حفظوا الحدود. الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر نيابة عن رسول الله ﷺ، فقاموا بتبليغ رسالته. فهم رسل رسول الله الأتقياء الأوفياء الأمناء، قال تعالى:

﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾(آل عمران: ١٨).

أولو العلم: الأنبياء وورثة الأنبياء جيلاً بعد جيل، وما العلم إلا ما قال الله وقاله رسوله المعصوم ﷺ.

وإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ.

ولقد شرفني وطَوَّق عنقي بيد الفضل صاحب الفضيلة العلامة البار التقي الإمام الدكتور عبد الحليم محمود بأن أكتب شيئًا عن ثبوت الحديث الشريف، ونقله حتى وصل إلينا كالأخذ باليد بفضل الله لم يصبه شيء من تحريف الغالين وتأويل المبطلين، وكيف أن صيارفة النقد محصوا الخالص المحض من صحيح سنته ﷺ، ونحوا عنه زيف المصنوع والواهي الضعيف، وأن أكتب كلمة عن ذلك البحر الزاخر الحافظ السيوطي وجامعه الكبير، وهو الموسوعة العلمية التي انتفع بها العلماء، وأشادوا بذكرها، ونوهوا بقدرها.

فاستعنت بالله، وإن لم أكن أهلاً لما انتدبني إليه، ولكن المؤمن مرآة أخيه المؤمن، فرأى فضله في هذا العاجز.

ولعل الله ﷻ - والظن فيه جميل - أن يصحبنا بالتوفيق، فكتبت كلمة موجزة في المباحث الآتية، وفى كتابة حديث رسول الله ﷺ بأمره في عصره وعصر أصحابه ثم التابعين، والحمد لله رب العالمين.

ولنذكر المباحث التي تكلمت فيها:

١. ثبوت السنة - أمر الله بطاعة رسول ﷺ -.

٢. من لا يأخذ إلا بالقرآن يجب أن يأتي من القرآن نصًّا يأمرنا أن لا نأخذ بحديث رسول الله ﷺ.

٣. سنة رسول الله ﷺ صريحة في القرآن.

٤. موقف أهل الزيغ في الاحتجاج بالقرآن.

٥. القاعدة التي وضعها المُحَدِّثون، لا يمكن أن يأتي باحث في العالم بقاعدة تساوي ما قرروه في تمييز الأحاديث الصحيحة.

٦. كتابة الحديث.

٧. من يرى عدم كتابة الحديث.

٨. بطلان احتجاج من ادعى أن الحديث لم يُكْتَبْ في عصر النبوة والصحابة.

٩. أدلة الكتابة.

١٠. كتابة الحديث في القرن الأول.

١١. النص القرآني على حملة العلم عن رسول الله ﷺ.

١٢. مراتب المبلغين عن رسول الله ﷺ.

١٣. حرص الصحابة على الحديث.

١٤. الرحلة في طلب العلم.

١٥. التابعون في القرآن.

١٦. طبقات التابعين.

١٧. جمع السنة في عهد التابعين وتابعي التابعين ومن بعدهم.

١٨. مراتب الرواة.

١٩. حسد أعداء الإسلام للمسلمين في ضبط كلام نبيهم ﷺ.

# السنة في القرآن الكريم

## أمر الله بطاعة رسوله ﷺ

قال الله تعالى:

﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾

(النساء: ٦٤)

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾

(النساء: ٥٩)

﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ (النساء: ٥٩).

﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ (النساء: ٨٠).

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا﴾

(النساء: ٦٥)

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡۗ﴾ (الأحزاب: ٣٦).

﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾ (آل عمران: ٣١)

﴿لَقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِيهِمۡ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ﴾(الممتحنة: ٦)

ومعنى قول الله تعالى في هذه الآية الشريفة

﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (الأحزاب: ٢١).

أي ائتسوا برسول الله ﷺ واقتدوا به. فهو المثل الأعلى للكمال الإنساني.

فلا بد من معرفة بدايته ﷺ وسيرته ومكارمه، وما أنعم الله به عليه في حياته، من حيث هو فرد ونبي ورب أسرة، وأب، وأخ، وداع إلى الله، وصراط مستقيم، ونور وبرهان من ربه، وقائد وحاكم في حربه وسلمه، وعباداته، ومعاملاته، من حيث هو قدوة ونبراس ومشرع للعالمين في كل زمان ومكان، وخاتم النبيين.

ولم يحدد الحق ـ تبارك وتعالى ـ طاعة رسوله ﷺ بحد؛ لأنه رسول الله، قد ائتمنه على رسالته، ولم يقل ليطاع في شيء دون شيء، فإنه لا يأمر بما لا يرضي الله ﷻ، فذلك مستحيل.

ومعنى: ﴿إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾(النساء: ٦٤) أي أطيعوه، فهو أمر من الله بطاعته.

والطاعة هنا عامة، ولا يعقل أن يأمر الرسول ﷺ فنطالبه بنصٍّ من القرآن على هذا الأمر، لأننا آمنا بأنه رسول الله ﷺ، وأنه الصادق المصدوق، وأنه لا يعقل أن يأمر إلا بما فيه رضاء الله تبارك وتعالى،

ومَنْ أمره رسول الله ﷺ بأمر، فجادله وطلب منه الدليل عليه من كتاب الله، فما عرف الله، وما عرف الرسول. والرسول ﷺ أعلم الخلق بكتاب الله، وقد أنزل عليه، وأمر ببيانه للناس.

قال تعالى:

﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾(النحل: ٤٤).

والمؤمن لا يجوز له أن يفعل فعلاً أو يقول قولاً إلا إذا علم حكم الله فيه، فإن كان واجبًا، أتى به على سبيل الوجوب، وإن كان مندوبًا، أتى منه ما استطاع، وإن كان حرامًا تركه، أو مكروهًا ابتعد عنه ما استطاع إلا إن كان هناك مصلحة تنتفي معها الكراهة، وإن كان مباحًا، فهو مخير في الفعل والترك على الأصول والقواعد المبينة في شرع الله.

وإذا كان الحكم منصوصًا عليه في كتاب الله ﷻ صريحًا، فلا يحل لمؤمن أن يحيد عنه، فإن لم يكن منصوصًا عليه في كتاب الله، فقد دلنا منزل الكتاب سبحانه على ما بينه رسول الله ﷺ بقوله أو فعله أو إقراره؛ لأنه ﷺ هو الأسوة الحسنة، فإن لم نجد نصًّا عليه في كتاب الله ولا عن رسول الله ﷺ فقد دلنا منزل الكتاب سبحانه في كتابه أن نرجع إلى أولي الأمر، وهم الذين علموا كتاب الله وما جاء عن رسول الله ﷺ، وقد بينهم الله ﷻ في كتابه، فقال عز شأنه:

﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ۝٨٢ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾

(النساء: ٨٢ ـ ٨٣)

فأولو الأمر، الذين أمر الله بطاعتهم، وجعل طاعتهم من طاعة الله ورسوله، هم ورثة الرسل ـ عليهم الصلاة والسلام ـ.

وعن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: (أولي الأمر منكم) يعني أهل الفقه والدين.

ومن أولي الأمر كذلك أمراء رسول الله ﷺ الذين أمَّرهم على السرايا في البلاد، وكذلك الأمراء الذين يأمرون بما أمر الله به ورسوله وما استنبطه أهل الفقه والدين علماء الأمة ورثة الأنبياء مما لا يرد فيه نص في كتاب الله ﷻ أو عن رسوله ﷺ، ولكنه فرع عن أصل في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

# من لا يأخذ إلا بالقرآن

يجب على من لا يأخذ إلا بالقرآن أن يأتي من القرآن ينص يأمرنا أن لا نأخذ بحديث رسول الله ﷺ.

ومن يزعم أنه لا يأخذ بالسنة ويكتفي بالقرآن بأي مبرر استجاز ذلك لنفسه ـ لا يستطيع أن يأتي بدليل من القرآن على ترك ما جاء على رسول الله ﷺ، وكان يجب عليه أن يأتي بآية تقول: لا تتبعوا الرسول إلا فيما جاء صريحًا في القرآن، ما دام لا يريد أن يأخذ إلا بما جاء في القرآن.

وما وظيفة هذا الزاعم؟ وما منزلته في الأمة؟ هل يُجَوِّز هذا لنفسه وحده أو يجوزه لجميع الأمة؟ وهل هو وحده الذي اختصه الله بفهم القرآن؟ فإن كان يدعي النبوة فهو كافر، وقد افتضح بفصل السنة عن القرآن، وفضحه القرآن؛ لقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ (الأحزاب: ٤٠).

وإن لم يدع النبوة، فهو واحد من الأمة، فهل فهمه في القرآن حجة على فهم من يساويه في العلم باللغة وبكتاب الله، فكيف بمن هو أعلم منه باللغة وبالكتاب؟ وهل فهمه في كتاب الله أصح ممن تلقوا كتاب الله عن ينبوعه الصافي مباشرة ـ رسول الله ﷺ ـ وحضروا الوحي وشاهدوا

التنزيل، وسألوا رسول الله ﷺ؟ وكانوا إذا اختلفوا رجعوا إلى رسول الله ﷺ وبين لهم ما تنازعوا فيه.

وهل في أولئك الأحداث من يبلغ به الخبل أن يرى في نفسه أنه يفهم كتاب الله تعالى خيرًا ممن أنزل عليه وهو رسول الله ﷺ؟ فإن زعم ذلك فلا شك في ردته وأنه عدو الله ورسوله، له خبيئة يحارب بها الإسلام والمسلمين، وهو أحقر وأذل من أن يصل إلى غرضه.

وقد حارب الإسلام من حارب في سائر العصور، ولم يزل الإسلام هو الإسلام، ولن تزال كلمة الله هي العليا. فإن اعترف بأنه واحد من الناس، وأن فهمه كفهم معاصريه، فهل هو معصوم من الخطأ في فهم القرآن؟ وإذا فشا هذا الرأي، فسيكون هناك أمثاله، وأمثاله وكل هذا الذر المتهافت إنما يعلنون عن جهلهم بكتاب الله وبسنة رسول الله.

وإن من يريد فهم القرآن، لا يستطيع أن يفهمه كما ينبغي أن يفهم إلا إذا أحاط بأسباب النزول، وفي الظروف والمناسبات التي نزل فيها، فإن القرآن الكريم نزل بالتوالي مدة ثلاث وعشرين سنة، في أحوال خاصة ووقائع خاصة، فكيف نستطيع أن نعرف معنى قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ۝١٦ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾(القيامة: ١٦، ١٧).

إن لم نعرف سبب نزولها. وكيف نعرف معنى قوله تعالى:

﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾

(المجادلة: ١)

وكيف نعرف معنى قوله تعالى:

﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾(النجم: ١٣، ١٤).

وكيف نعرف قصر الصلاة؟ وكيف نعرف معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾(الأحزاب: ٣٦).

وكيف نعرف معنى قوله تعالى:

﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ﴾(الأحزاب: ٣٧).

وكيف نعرف معنى قوله تعالى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوٓا۟ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾(المائدة: ١١).

وكيف نعرف معنى قوله تعالى:

﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝١ هُوَ

ٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مِن دِيَٰرِهِمْ لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ ۚ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُوا۟ ۖ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟ ۖ وَقَذَفَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ ۚ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ فَٱعْتَبِرُوا۟ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٢﴾ وَلَوْلَآ أَن كَتَبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمُ ٱلْجَلَآءَ لَعَذَّبَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابُ ٱلنَّارِ﴾(الحشر: ١ ـ ٣).

كيف نفهم هذه الآيات وغيرها إذا لم نعرف أسباب النزول، ولا سبيل له إلا الرجوع إلى السنة؟

وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾(النساء: ٦٥).

فهل حكَّم أصحاب رسول الله ﷺ الرسول فيما شجر بينهم واختلفوا فيه؟ وبماذا حكم رسول الله ﷺ وبماذا قضى؟ بآبائنا هو وأمهاتنا، وقد أمر الله ﷻ ألا يجد أصحابه ﷺ حرجًا مما قضى ويسلموا تسليمًا، فلا تردد في ضمائرهم، وإنما هو التسليم المطلق؛ لأن معناه حق.

وهذه النابتة في زماننا ألا يجب عليهم أن يبحثوا عما قضى به رسول الله ﷺ بين أصحابه، وألا يجدوا في أنفسهم حرجًا مما قضى ويسلموا تسليما؟ أما المؤمنون فسيبحثون؛ لأن قضاءه ﷺ نبراس

وقضاءه حق للأمة أولها وآخرها، ولا محيص من الرجوع إلى السنة في ذلك، فإن كان هؤلاء مؤمنين فليسيروا مع ركب الأمة، وإلا فقد وسموا أنفسهم بالزيغ والخروج عن سبيل المؤمنين.

قال تعالى:

﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾

(النساء: ١١٥)

وقال تعالى:

﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾(النحل: ٤٤).

والبيان هو التبليغ والإيضاح والشرح والإظهار. فهل بَيَّن رسول الله ﷺ وأطاع ربه في ذلك البيان؟ فإن قالوا: لم يبين، فقد كفروا، وإذا قالوا: بَيَّن، فقد بين بجميع وجوه البيان، فإن اعترفوا بذلك فالبيان هو السنة، فلا يسعهم إلا الرجوع إليها كما رجع إليها المؤمنون.

روى الحاكم في المستدرك عن الحسن قال: بينما عمران بن حصين يحدث عن سنة نبينا ﷺ إذ قال له رجل: يا أبا نجيد، حدثنا بالقرآن، فقال له عمران: أنت وأصحابك تقرءون القرآن، أكنت محدثي عن الصلاة وما فيها وحدودها؟ أكنت محدثي عن الزكاة في الذهب والإبل والبقر

وأصناف المال؟ ولكن قد شهدت وغبت أنت، ثم قال: فرض علينا رسول الله ﷺ وآله في الزكاة كذا وكذا، فقال الرجل: أحييتني أحياك الله. قال الحسن: فما مات ذلك الرجل حتى صار من فقهاء المسلمين.

وقال رجل للتابعي الجليل مطرف بن عبد الله بن الشخير: لا تحدثونا إلا بالقرآن، فقال له مطرف: والله ما نريد بالقرآن بدلا، ولكن نريد من هو أعلم بالقرآن منا، يريد رسول الله ﷺ.

# سنة رسول الله ﷺ
# صريحة في القرآن

قال تعالى:

﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا مِّنكُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمۡ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ﴾

(البقرة: ١٥١)

آياتنا: القرآن.

الكتاب: شرحه ومعانيه وبيانه.

الحكمة: قوله ﷺ حكمة، وعلمه ﷺ حكمة، وإقراره ﷺ حكمة.

ما لم تكونوا تعلمون: لو لم يرسله الله إليكم.

وروى الحاكم في المستدرك عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «لا ألفين أحدكم متكئًا على أريكته يأتيه الأمر من أمري، مما أمرت به، أو نهيت عنه، فيقول: ما أدري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه»[(١)].

(١) المستدرك ج ـ١ ص ١٠٨ وسنده: «ابن عيينة حدثنا سالم أبو النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه، وسالم أبو النضر هو سالم بن أبي أمية أبو النضر المدني مولى=

قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، وأقره الذهبي.

وسند هذا الحديث رجاله رجال الصحيحين.

ورواه الحاكم أيضًا بسند آخر عن ابن وهب، أنبأنا مالك، وعمرو ابن الحارث عن أبي النضر عن عبيد الله مرسلاً.

وروى الحاكم أيضًا بسند آخر قال: وأخبرنا الليث عن أبي النضر عن موسى بن عبد الله بن قيس (وهو أبو موسى الأشعري) عن أبي رافع عن النبي ﷺ نحوه قال الحاكم: وسفيان الماضي حافظ ثبت فاعتمدناه.

ورجال هذا السند رجال الصحيحين غير موسى بن أبي موسى الأشعري، نقل الحافظ في «التهذيب» أن ابن حبان ذكره في الثقات.

---

=عمر بن عبد الله التيمي، روى له الستة ووثقه الجماعة، ووصفه ابن عيينة بالفضل والعقل والعبادة. وقد روى عن أنس والسائب بن يزيد، وعوف بن مالك وعبد الله ابن أبي أوفى. كتابه «تهذيب التهذيب ج ـ ٣ ص ٤٣١» وعبيد الله بن أبي رافع المدني مولى النبي ﷺ روى له الستة. روى عن أبيه وأمه سلمى، وعن عليّ وكان كاتبه، وأبي هريرة، وشقران مولى النبي ﷺ، وعنه أولاده إبراهيم وعبد الله، ومحمد، والمعتمر، والحسن بن محمد بن الحنفية، وعليّ بن الحسين بن عليّ، وسالم أبو النضر، وغيرهم، ووثقه أبو حاتم، والخطيب، وابن حبان، وابن سعد «تهذيب التهذيب ج ـ ٧ ص ١٠».

وروى الحاكم أيضًا في المستدرك عن عبد الله بن صالح، وابن مهدي كلاهما عن معاوية بن صالح، حدثني الحسن بن جابر أنه سمع المقدام بن معد يكرب يقول: حرم النبي ﷺ أشياء يوم خيبر، منها الحمار الأهلي وغيره فقال رسول الله ﷺ: (يوشك أن يقعد الرجل منكم على أريكته يحدث بحديثي، فيقول: بيني وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حرامًا حرمناه، وإنما حرم رسول الله كما حرم الله).

وسنده صحيح تؤيده الروايات السابقة، ومعاوية بن صالح بن حدير من رجال الصحيح، والحسن بن جابر ذكره ابن حبان في الثقات[1]، وأخرجه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح من هذا الوجه.

(١) ينظر: كتاب الثقات لابن حبان ٤/ ١٢٠ طبعة دائرة المعارف العثمانية، تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٢٥٩.

## موقف أهل الزيغ في الاحتجاج بالقرآن

وما من طائفة من الطوائف الزائفة إلا واحتجت بالقرآن بحسب هواها، وللرازي[1] كتاب «حجج القرآن لجميع الملل والأديان» ذكر فيه كيف احتجت كل الطوائف الزائفة بالقرآن.

ولكنهم لم يحتجوا إلا بوجه محتمل عندهم، وتركوا الصريح الذي لا يحتمل. قال تعالى:

﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾(آل عمران: ٧).

وتشكيكهم في السنة لا يجديهم شيئًا، وهدفهم ترك السنة، ولكنهم احتجوا بنفس الأحاديث التي وردت في السنة، وهذا يدل على أحد أمرين:

* عدم معرفة قواعد البحث؛ فإنك إذا قلت: إن الأحاديث لا يحتج بها ثم احتججت بالأحاديث، كان ذلك إفلاسًا وحجة عليك.

* أو أن هذا يدل على خبيئة وقصد سيئ ومناوءة للإسلام في بيان رسول الله ﷺ للقرآن، وإمعان في الجدل والمراء بالباطل.

---

(١) الرازي: هو أحمد بن محمد بدر الدين الرازي الحنفي (ت ٦٣٠هـ)، وهو غير الفخر الرازي صاحب التفسير.

وفيما سلك أهل الشغب المبطلون فضيحة لهم، فإنهم يردون الأحاديث الصحيحة ويحتجون بالضعيف، وتارة يزعمون الاجتهاد، كما اجتهدوا في رد السنة وهم مخطئون، كتاب الله في واد، وهم في واد آخر، وتارة يقلدون، فيقلدون المخطئين أمثالهم ممن يردون الصحيح ويحتجون بالضعيف والمكذوب.

وحيث تبين أمر الله بالأخذ بقول رسول الله ﷺ، فلا بد من وضع ميزان لبيان الصحيح من قول رسول الله ﷺ وما كذب على رسول الله ﷺ.

فهل يعقل أن يرجع كل إلى هواه وتقديره الشخصي للحديث؟

فإن رأى أن هذا قاله ﷺ يُثْبِت النسبة إليه، وإن لم يُعْجِبْهُ نفاه عن رسول الله ﷺ بمحض الظن.

ومن الذي نختاره لهذا؟ هل هو فرد أو مجموعة؟

## القاعدة التي وضعها المحدثون

لا يمكن أن يأتي باحث في العالم بقاعدة تساوي ما قرروه في تمييز الأحاديث الصحيحة.

وأولئك الذين يهملون السنة، أو يشككون فيها ويدعون إلى تركها، حكموا على سنة رسول الله ﷺ ـ وهي واجبة الاتباع ـ بالإعدام؛ بل حكموا بالإعدام على أنفسهم، لأنهم فضحوا جهلهم بالعلم والتحقيق والأمانة، وقولهم دليل على جهلهم بالسنة ومكانتها.

وسنة رسول الله ﷺ لم تزل قائمة، فإنهم لم يعرفوها، وأراحوا أنفسهم من عناء الاشتغال بها.

وإذا كانت الحجة في كل علم أهله، وقد اعترفوا بأنهم يجهلون علوم السنة، ولم يعرفوا كيف شيدت دعائم هذا العلم ـ وليسوا من أهله ـ فحديثهم رد عليهم؛ لأنه قام على أساس الجهل بالسنة.

ومثل هؤلاء كقاضٍ فاشل، جاءه خصمان، وكل منهما يدعي دعوى، ولم يستطع ترجيح المعتدي من الخصمين، غير أنه يعلم أن أحدهما صادق والآخر كاذب، أن أحدهما ظالم والآخر مظلوم، فحكم على الظالم والمظلوم، وعلى الصادق والكاذب، ولو كان حصيفًا لاجتهد حتى يظهر الصادق من الكاذب، فردوا السنة.

ومثلهم ومثل من يدعي الاجتهاد منهم ـ وهو لم يخالط السنة مخالطة عملية ـ كمن يميز الحديث الصحيح والضعيف بالأزلام والودع، ولا يرجع ذلك إلى قاعدة شرعية من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ.

أما أهل العلم فقد رجعوا إلى كتاب الله. قال تعالى:

﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَ لِلَّهِ ۚ﴾(الطلاق: ٢).

فإذا كانت الشهادة يسفك بها دم امرئ معصوم، وتستحل بها الفروج والأموال والمعاملات بين المؤمنين، فرواية الحديث شهادة، واستمدادها من كتاب الله ثم من عمل رسول الله ﷺ، وأمره تبعًا لكتاب الله عز وجل.

وقضى رسول الله ﷺ في مواطن بشاهد عدل، وأرسل رسله إلى الآفاق وإلى الملوك آحادًا، ولكنهم عدول مرضيون.

وكان على هؤلاء القوم، إذا أرادوا أن يتركوا ما أَصَّلَهُ علماء السنة من القواعد في الرواية، أن يأتوا بقاعدة أوثق مما أصله أهل السنة أو مثلها، وأما محض الاستحسان فليس بقاعدة، ولا بأمر مضبوط، فما يستحسنه واحد لا يكون مستحسنًا في نظر غيره.

وإذا ترك الأمر إلى مختلف الأهواء، فسنخرج من تحقيق السنة صفر اليدين.

وحيث إن السنة مفسرة للقرآن، فقد خسروا السنة وخسروا القرآن.

وما من طائفة إلا وكان سبب ازورارها عن الحديث وسبب معاداتها له وأهله، حديث صحيح يهدم مذهبهم، فهم متهمون في مذهبهم.

فالشعوبية لا يعجبهم قوله ﷺ: «الأئمة من قريش»، والشيعة لا يعجبهم أن رسول الله ﷺ قال: «مروا أبا بكر يصلي بالناس»، ولا يعجبهم كل ما جاء في مناقب أصحاب رسول الله ﷺ إلا ما كان في مدح آل البيت.

ومن يدعون بقاء النبوة، أوَّلوا قوله تعالى:

﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ (الأحزاب: ٤٠).

بمعنى زينة النبيين، فلا يعجبهم قوله ﷺ: «إن الرسالة والنبوة قد انقطعت، فلا رسول بعدي ولا نبي» رواه الإمام أحمد والحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم، وأقره الذهبي، وما تواتر في ذلك في الصحيح وغيره.

وهؤلاء المتحدثون يريدون أن يمزقوا السنة بأهوائهم.

وما من قاعدة معقولة في تمييز الصحيح وغيره من الأخبار يقرها العقل والعلم، إلا وقد قررها علماء الرواية في الإسلام، ولذلك عينوا

مكان الرواة وتاريخ وفياتهم؛ ليعلم إمكان سماع الرواية أو بطلانه، ومنزلة الراوي ممن روى عنه، ونظروا في علل الأسانيد والمتون، ومن زعم أنهم لم ينظروا في المتون فهو جاهل بما هم عليه.

# كتابة الحديث

ثبت النهي عن كتابة الحديث، وثبت الأمر بها، وكلا الأمرين حق وله وجه، ولكن هذا السبب صحيح في زمن خاص، وذلك السبب صحيح في زمن خاص.

والاتفاق حاصل على أن الصحابة مضى زمنهم ولم يأمر أحد منهم بعدم الاعتداد بالسنة أو عدم الاحتجاج بها، بل كل منهم يحتج بالسنة، وكذلك التابعون.

فهل هؤلاء الناشئة على طريقهم وفى سبيلهم؟ كلا. وإذًا فلنضعهم على ميزان من قال الله تعالى فيهم:

﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ (آل عمران: ١١٠).

فهؤلاء الناشئة في واد، والأمة كلها في واد، فهم ممن تبع غير سبيل المؤمنين، ويسلكون مسلك ذوي الحقد من المستشرقين الذين شرقوا بنور الإسلام من المأجورين على الإسلام. قال تعالى:

﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾

(النساء: ١١٥)

ولم يجمع الصحابة الحديث كما لم يجمعوا القرآن في أول الأمر، فهل يصح لعاقل أن يقول: إنهم لم يهتموا بالقرآن؟ كلا، وإنما لم يفعلوا لأن حفظهم كان كفيلاً بحفظ القرآن عن الضياع لكثرة الحفظة من القراء، وإنما احتاجوا لجمعه عندما استحر القتل في القراء.

وكذلك نقول في الحديث، لأنهم لم يهتموا بجمعه إلا عندما رأوا ضرورة جمع الأحاديث، أما كونها مكتوبة مفرقة كُلٌّ يكتب ما تيسر له، فهذا كان موجودًا، وما أخذ أصحاب الحديث إلا عن كتب مشايخهم وعن الحفاظ، والذى حدث إِنما هو الجمع والترتيب والتنسيق، أما الكتابة الفردية فكانت موجودة مع الحفظ.

وقد قال العلماء: كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث، واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظًا كما أخذوه حفظًا، لكن لما قصرت الهمم وخشي الأئمة ضياع العلم دونوه.

فالصحابة والتابعون بين رجلين:

* رجل يحفظ السنة، ويأمر بحفظها، فهو يأمر بحفظ السنة لا بتركها، ورجل يحفظ ويكتب ويأمر بكتابتها وحفظها وليس فيهم كالناشئة التي لم تفهم وترى إهمالها وتركها.

# من يرى عدم كتابة الحديث

إِن النافين للكتابة من الصحابة عللوا ترك الكتابة بأمور غير نهي النبي ﷺ، ولو كان النهي هو السبب في عدم الكتابة لاحتجوا به، ولما احتاجوا إلى ذكر سبب آخر لترك الكتابة.

ولم يقل أحد من الصحابة والتابعين ـ ممن ذكر المنكرون أنهم لا يكتبون وينهون عن الكتابة ـ أن السبب في عدم كتابتهم هو نهي رسول الله ﷺ عن الكتابة، وإنما ذكروا أسبابًا أخرى.

والذين كانوا يعتمدون على الحفظ، كانوا يرون أن الحفظ أقوى من الكتابة وأثبت، وأن من كتب ربما اتكل على كتابته، وسيأتي تصريحهم بذلك.

وأما من حفظ واشتغل بما حفظه علمًا وتعليمًا كان أثبت من الكتابة، وقد رأينا من كُفَّ بصره من العلماء وكان في حفظه أتقن وأقوى من حفظ الذين يكتبون.

وقد رأى آخرون أن الحفظ مع الكتابة أتقن.

فهو خلاف في طريقة التعليم وحفظ السنة المحمدية، والكل مجمعون على حفظها والاحتجاج بها، وأنها الأساس الثاني لكتاب الله في جميع الأحكام والشئون والعبادات وغيرها.

ومن يحتج بقول صحابي على عدم الكتابة، ويروي عن التابعين وأتباع التابعين، ثم يحتج بذلك على عدم اتباع السنة مع أن الله ﷻ أمر باتباع رسوله ﷺ، ورسول الله ﷺ أمر باتباع حديثه وسنته، أفلا نشك في عقله وفهمه إذا أراد أن يبطل حديث رسول الله ﷺ بما يرويه مما أساء فهمه ـ عن بعض أصحابه، وهؤلاء الذين روي عنهم هم حملة السنة، وكانوا أحرص الناس على السنة، ولم يقل أحد منهم: اتركوا السنة، وإنما اختلفوا في وجوه حفظها.

ولنذكر هنا الأدلة التي احتج بها من يدعي أن الحديث لم يكتب في عصر النبوة والصحابة، ثم نتبع كل دليل بما يبطل الاحتجاج به.

# بطلان احتجاج من ادعى أن الحديث لم يكتب في عصر النبوة والصحابة

١. روى مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي فليتبوأ مقعده من النار).

هذا هو الحديث الصحيح الوحيد الذي صرح فيه بنهي رسول الله ﷺ، عن الكتابة وقد ثبت الإذن بالكتابة عنه ﷺ، ولا تعارض بين الحديثين، فكل منهما له وجه.

فإما أن يكون النهي سابقًا للإذن، أو الإذن بالكتابة هو السابق، أو أن أحدهما في حالة والآخر في حالة أخرى.

وكون النهي سابقًا لقرب عهد الناس بالإسلام، والمسلمون لم يكثروا إلا بعد الهجرة بمدة؛ بل كانت المدينة فيها المسلمون وفيها من لم يسلم، وفيها المنافقون، وفيها اليهود، فسبق النهي لذلك حتى يتفرغ المسلمون لحفظ القرآن ويكثر القراء، فإذا انتشر حفظ كتاب الله، اشتغلوا بالسنة والفقه، فهذا أمر معقول.

لكن إذا كان الإذن بالكتابة هو السابق، فيلزم منه أنه لا يخشى وقوع اللبس بين القرآن والحديث، وإلا لم يحصل الإذن؛ وإذا كان اللبس

مأمونًا في أول الأمر فليس من المعقول أن يقع اللبس بعد انتشار الحفاظ للقرآن وتمكنهم فيه، وإذًا لا يصح أن يكون النهي عن الكتابة هو المتأخر.

فهذا الذي وقع من النهي والإذن والترتيب التعليمي في تحصيل العلم وتقديم الأهم على المهم، فإذا تمكنت الأمة في كتاب الله ـ وهو الأصل ـ تعلموا السنن والبيان لكتاب الله عَزَّ وَجَلَّ.

٢. أما احتجاجهم بما روي أن زيد بن ثابت دخل على معاوية فسأله عن حديث، وأمر إنسانًا أن يكتبه، فقال له زيد: إن رسول الله ﷺ أمرنا ألا نكتب شيئًا من حديثه، فمحاه.

فرواه أبو داود عن المطلب بن حنطب عن زيد بن ثابت، وفي سنده كثير بن زيد اختلف فيه، والمطلب بن حنطب قال الحافظ ابن حجر في (تهذيب التهذيب ج ـ ١٠ ص ١٧٩) عن ابن أبي حاتم في المراسيل عن أبيه: لم يسمع من جابر ولا من زيد بن ثابت ولا من عمران بن حصين، ولم يدرك أحدًا من الصحابة إلا سهل بن سعد ومَنْ في طبقته، فسند الحديث منقطع، فلا يحتج به.

وقد صح عن معاوية في الصحيحين ما يخالفه، حيث طلب من المغيرة بن شعبة أن يكتب له حديثًا عن رسول الله ﷺ، فكتب له، كما طلب من عائشة كذلك وكتبت إليه، رواه البزار.

وسنذكر هذا الحديث ـ إن شاء الله ـ في أدلة الكتابة.

٣. وأما احتجاجهم بحديث جمع أبي بكر خمسمائة حديث وحرقها، فقد أخرج الحاكم عن القاسم بن محمد أنه قال: قالت عائشة: جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ، فكانت خمسمائة حديث، فبات ليلة يتقلب كثيرًا، فغمني، فقالت: تتقلب لشكوى أو لشيء بلغك؟ فلما أصبح قال: أي بنيتي، هلمي الأحاديث التي عندك، فجئته بها، فدعا بنار، فأحرقها، وقال: خشيت أن أموت وهي عندي، فيكون فيها أحاديث عن رجل ائتمنته ووثقت به، ولم يكن كما حدثني، فأكون قد تقلدت ذلك.

وأخرجه أيضًا أبو أمية ـ الأحوص بن الفضل الغلابي ـ عن القاسم أو ابنه عبد الرحمن بزيادة، ويكون قد بقي حديث لم أجده، فيقال: لو كان قاله رسول الله ﷺ ما خفي على أبي بكر، إني حدثتكم الحديث ولا أدري لعلِّي لم أسمعه حرفًا حرفًا.

والجواب على هذا:

أن هذا الحديث دليل على الخصوم؛ لأن النهي لو كان ناسخًا للإذن بالكتابة لما جمع أبو بكر الحديث، ولاحتج بنهي النبي ﷺ.

٤. وأما ما احتجوا به من مراسيل ابن أبي مليكة أن الصديق جمع

الناس بعد وفاة نبيهم، فقال: إنكم تحدثون عن رسول الله ﷺ أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشد اختلافًا، فلا تحدثوا عن رسول الله شيئًا، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه.

وليس في هذا الحديث نهي عن الكتابة، والسند فيه منقطع، فإن ابن أبي مليكة لم يدرك أبا بكر، وعمل أبي بكر في الرجوع إلى السنة والأخذ بها على خلاف ذلك، وهو معارض بقوله ﷺ: «حدثوا عني ولا حرج»، وهو جزء من حديث النهي الذي ذكروه، وهو صحيح، ومعارض أيضًا بما صح عنه ﷺ من الأمر بالتبليغ عنه.

٥. واحتجوا بما رواه البيهقي في المدخل، وابن عبد البر، عن عروة ابن الزبير أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أراد أن يكتب السنن، فاستفتى أصحاب النبي ﷺ في ذلك، فأشاروا عليه بأن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله فيها شهرًا، ثم أصبح يومًا وقد عزم الله له، فقال: إني كنت أريد أن أكتب السنة، وإني ذكرت قومًا كانوا قبلكم كتبوا كتبًا فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا أشوب كتاب الله بشيء أبدًا.

ولم يقل عمر: إن رسول الله ﷺ نهى عن الكتابة، ولو كان الأمر الأخير هو النهي لما شرع عمر في الكتابة، وقد استشار أصحاب رسول الله ﷺ، فأشاروا عليه بكتابة السنة، وهذا يشبه أن يكون إجماعًا منهم

على جواز كتابة السنة، وأن الأمر استقر على إباحة كتابتها، وقد ذكر عمر أن قومًا أكبوا على كتبهم وتركوا كتاب الله، فهذا فيمن ترك كتاب الله لا فيمن حفظ الكتاب وحفظ بيانه بما بينه الرسول ﷺ.

وعروة لم يدرك عمر، فالسند منقطع.

٦. وعن ابن عباس وابن عمر ـ رضي الله عنهم ـ قالا: خرج رسول الله ﷺ معصوبًا رأسه، فرقى المنبر، فقال: ما هذه الكتب التي يبلغني أنكم تكتبونها؟ أكتاب مع كتاب الله؟ يوشك أن يغضب الله لكتابه فيسري عليه ليًلا فلا يترك في ورقة ولا في قلب منه حرفًا إلا ذهب به، فقال بعض من حضر المجلس: فكيف يا رسول الله بالمؤمنين والمؤمنات؟ قال: من أراد الله به خيرًا أبقى في قلبه لا إله إلا الله. رواه الطبراني في الأوسط.

قال الحافظ الهيثمي: وفيه عيسى بن ميمون الواسطي، وهو متروك، وثقه حماد بن سلمة، ورجح الحافظ ابن حجر ضعفه وقال في التقريب: عيسى بن ميمون الواسطي: ضعيف.

(مجمع الزوائد ج١ من ١٥٠ ـ ١٥٢)، فالحديث ضعيف.

٧. وعن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: كنا قعودًا نكتب ما نسمع من النبي ﷺ، فخرج علينا، فقال: ما هذا تكتبون؟ فقلنا: ما نسمع منك.

فقال: أكتاب مع كتاب الله؟ أمحضوا كتاب الله وأخلصوه. قال: فجمعنا ما كتبناه في صعيد واحد ثم أحرقناه بالنار، فقلنا: أي رسول الله، نتحدث عنك؟ قال: نعم: تحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار، وقال: قلنا: أي رسول الله، أنتحدث عن بني إسرائيل؟ قال: نعم، تحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، فإنكم لا تحدثون عنهم بشيء إلا وقد كان فيهم أعجب منه. رواه أحمد، وفيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وهو ضعيف.

٨. وروي مثله عن أبي هريرة، رواه البزار، وفيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وهو ضعيف، بل اتهم بالوضع، فلا حجة لهم فيه، فأعجب ممن يريد أن يرد الأحاديث الصحيحة ويستدل بالأحاديث الضعيفة والواهية.

٩. وعن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ: إن بني إسرائيل كتبوا كتابًا واتبعوه وتركوا التوراة، رواه الطبراني في الأوسط، وفيه محمد بن عثمان بن أبي شيبة: وثقه بعضهم: وضعفه غير واحد، ورواه الدارمي موقوفًا على أبي موسى ولم يرفعه.

ولا حجة لهم في هذا الحديث؛ لأن ذلك فيمن ترك التوراة، فهو فيمن اشتغل بغير القرآن، لا فيمن اشتغل بالقرآن وبيان القرآن.

١٠. وعن أبي بردة بن أبي موسى قال: كنت إذا سمعت من أبي حديثًا

كتبته، فقال: أي بني، كيف تصنع؟ قلت: إني أكتب ما أسمع منك، قال: فأتى به، فقرأته عليه، فقال: نعم، هكذا سمعت رسول الله ﷺ، ولكني أخاف أن يزيد أو ينقص. رواه البزار. وهذه الطريق فيها خالد بن نافع: ضعفه النسائي وأبو زرعة وغيرهما (جمع الفوائد ج ـ ١، ص١٥١).

ولم يقل أبو موسى: إن النبي ﷺ نهى عن الكتابة، ولكنه قال: إني أخشى أن يزيد أو ينقص، ولو كان النهي متأخرًا عن الإجازة لاحتج بها.

١١. وعن أبي بردة بن أبي موسى أيضًا قال: كتبت عن أبي كتابًا، فقال: لولا أن فيه كتاب الله لأحرقته، ثم دعا بمركن أو بأجانة (وهي التي تغسل فيها الثياب)، فغسلها ثم قال: دع عني ما سمعت مني ولا تكتب عني، فإني لم أكتب عن رسول الله ﷺ كتابًا، كدت أن تهلك أباك. رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح (مجمع الزوائد ج ـ ١، ص ١٥١).

وهذا إذا كان الكتاب مع كتاب الله، وهو الممنوع الذي يخشى منه الالتباس والاختلاط، ولم يقل: نهانا رسول الله ﷺ عن كتابة الحديث؛ بل صورة الواقع أن الكتاب كتب مع كتاب الله، وهذا يبين علة النهي في أول الأمر.

١٢. وروى ابن عبد البر عن يحيى بن جعدة أن عمر بن الخطاب

أراد أن يكتب السنة ثم بدا له ألا يكتبها، ثم كتب إلى الأمصار: من كان عنده شيء فليمحه.

وهذه الرواية لا تصح، وسندها منقطع، لأن يحيى بن جعدة لم يدرك عمر، وكتابته إلى الأمصار لا تعرف، ومعه في المدينة من عنده حديث رسول الله ﷺ مكتوبًا ولم يمحه، فهي رواية مردودة.

١٣. وروى ابن عبد عبد البر أيضًا عن جابر بن عبد الله بن يسار أنه قال: سمعت عليًّا يخطب يقول: أعزم على كل من كان عنده كتاب إلا رجع فمحاه، فإنما هلك الناس حيث تتبعوا أحاديث علمائهم وتركوا كتاب ربهم.

وهؤلاء الذين يزعمون العلم ويتعرضون لما لا يحسنون، قلدوا أمثالهم من المخطئين، ووقعوا في حفرة عميقة من الخطأ.

فالذي روى هذا الحديث عن جابرهم المزعوم هو شعبة، وقد بحثنا فيمن روى عنه شعبة فوجدنا جابر بن يزيد الجعفي، وبحثنا فيمن روى عن عبد الله بن يسار فوجدناه فيمن روى عنه، وإذًا فصحة السند: شعبة عن جابر عن عبد الله بن يسار، وليس جابر بن عبد الله بن يسار كما ذكره المخطئون، وجابر بن يزيد الجعفي هذا كذبه ابن معين وأبو حنيفة، ووثقه قوم، ولكن قالوا عنه: مدلس، وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: ضعيف رافضي.

وقال النسائي: متروك، ومع ذلك فلم يصرح بالتحدث في هذه الرواية وذكرها معنعنة فلا يعتد بها باتفاق المحدثين، مع أن في هذه الرواية: تتبعوا أحاديث علمائهم وتركوا كتاب ربهم، وليس فيها: تتبعوا أحاديث أنبيائهم، وهذه الرواية الضعيفة تنقضها الصحيفة المكتوبة عند عليٍّ رضي الله عنه، وهي ثابتة في الصحيح.

١٤. وروى ابن عبد البر عن أبي نضرة أنه قال: قيل لأبي سعيد الخدري: لو اكتتبنا الحديث، فقال: لا نكتبكم، خذوا عنا كما أخذنا عن نبينا ﷺ.

وفي رواية ثانية: قلت لأبي سعيد الخدري: ألا نكتب ما نسمع منك؟ قال: أتريدون أن تجعلوها مصاحف؟ إن نبيكم ﷺ كان يحدثنا فنحفظ، فاحفظوا كما كنا نحفظ.

وفي رواية ثالثة: قلت لأبي سعيد الخدري: إنك تحدثنا عن رسول الله ﷺ حديثًا عجيبًا، وإنا نخاف أن نزيد فيه أو ننقص. قال: أردتم أن تجعلوها قرآنًا؟ لا. لا. ولكن خذوا عنا كما أخذنا عن رسول الله ﷺ.

وليس في هذا الحديث حجة للنهي عن الكتابة، فإن أبا سعيد بنفسه هو راوي حديث النهي، ولم يذكر هنا أن السبب في عدم كتابته نهي رسول الله ﷺ، ولكنه كان يرى كغيره من الصحابة أن الحفظ أولى من الكتابة وأثبت، وسيأتي التصريح بأن من كان يمضي على الحفظ، إنما

كان يخشى من اتكال الناس على الكتابة وتركهم الحفظ.. ولو استقر الأمر على هذا النهي لاحتج به، ولكنه أحال على حفظ الحديث والحض عليه.

١٥. وروى ابن عبد البر أيضًا عن ابن عباس نحوه، وأنه كان ينهى عن كتابة العلم ويقول: إنما ضل من كان قبلكم بالكتب، ولم يذكر أن النبي ﷺ نهى عن الكتابة، وقد رجع ابن عباس عن هذا الرأي.

ففي مسند الدارمي بسند حسن عن سعيد بن جبير قال: كنت أكتب عند ابن عباس في صحيفة حتى تمتلئ (ج ـ ١، ص ١٠٥).

وفى مسند الدارمي أيضًا عن إسماعيل بن أبان عن عبد الله بن إدريس الأودي عن هارون بن عنترة عن أبيه: حدثني ابن عباس بحديث، فقلت: أكتبه عنك؟ قال: فرخص لي ولم يكد.

وسنده صحيح: فإسماعيل بن أبان وعبد الله بن إدريس من رجال الصحيح، وهارون بن عنترة بن عبد الرحمن وأبوه ثقتان (ج ـ ١، ص١٠٦).

١٦. وروى ابن عبد البر عن الشعبي أن مروان دعا زيد بن ثابت، وقومًا يكتبون وهو لا يدري، فأعلموه، فقال: أتدرون لعل كل شيء حدثتكم به ليس كما حدثتكم، وهذا لا يصح أن يحتج به على النهي عن

الكتابة، فلم يذكر زيد أن رسول الله ﷺ نهى عن الكتابة، ولو كان النهي باقيًا لذكره، وإنما أخشى أن يكون قد روى عن النبي ﷺ شيئًا بغير لفظه، وكان جمع من الصحابة يتحرجون من ذلك.

١٧. وروى عن الأسود بن هلال أنه قال: أتى عبد الله «يعني ابن مسعود» بصحيفة فيها حديث، فدعا بماء فمحاها ثم غسلها، ثم أمر بها فأحرقت، ثم قال: أُذَكِّرُ بالله رجلاً يعلمها عند أحد إلا أعلمني به، والله لو أعلم أنها بدير هند لبلغتها، بذلك هلك أهل الكتاب قبلكم حين نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون.

وفي رواية أخرى مطولة: أصبت وأنا وعلقمة صحيفة، فانطلق معي إلى ابن مسعود بها، فقلنا: هذه صحيفة فيها حديث حسن، فقال: يا جارية، هاتي بطست واسكبي فيه ماء، فجعل يمحوها بيده ويقول: «نحن نقص عليك أحسن القصص»، فقلنا: انظر فيها فإن فيها حديثًا عجبًا، فجعل يمحوها ويقول: إن هذه القلوب أوعية، فاشغلوها بالقرآن ولا تشغلوها بغيره.

والكلام عن هذه الصحيفة مبهم، وقد بينت رواية الدارمي في مسنده ما في هذه الصحيفة.

روى الدارمي عن حصين عن مرة الهَمْداني قال: جاء أبو قرة الكندي بكتاب من الشام فحمله، فدفعه إلى عبد الله بن مسعود، فنظر

فيه، فدعا بطست ثم دعا بماء فمرسه فيه وقال: إنما هلك من كان قبلكم باتباعهم الكتب وتركهم كتابهم، قال حصين: فقال مرة: أما إنه لو كان من القرآن أو السنة لم يمحه، ولكن كان من كتب أهل الكتاب،أ.هـ .

ومرة الهمداني هو راوي الحديث، وهو أعلم به.

١٨ . وأما حديث سعيد بن جبير، أنه كتب مسائل ليلقى فيها ابن عمرو وعلم كراهية ابن عمرو للكتابة.

فهذه مسائل وليست بحديث النبي ﷺ، وأما كراهية علقمة للكتابة فلم يذكر أن المكتوب حديث النبي ﷺ، ولم يقل: إن النبي ﷺ نهى عن الكتابة، وإنما لهم رأي في الكتابة فإنهم يقدمون الحفظ عليها.

وكذلك ما جاء عن ابن سيرين وعبيدة السلماني، وذكروا أن عبيدة محا كتبه عند موته، وفي هذا اعتراف بأنه كان يكتب وعنده كتب وله نظراء يكتبون، ولم يقل عند محوها: إِن النبي ﷺ نهى عن الكتابة، ولو علم أن النهي هو الذي استقر عليه الأمر لما كتب، وقد ذكر أن السبب لمحوه كتابهم قال: أخشى أن يليها قوم يضعونها في غير موضعها، الدارمي ص ١٠٠ .

والخلاصة أن من يزعم أن أمر النبي ﷺ قد استقر على النهي عن

الكتابة ليس له دليل على هذا الزعم الفاسد، وقد جاء بدلائل كلها ترد زعمه وتدفع في صدره، فإنه لم يصح عن أحد من الصحابة أو التابعين أنه ترك الكتابة لنهيه ﷺ، ولا يوجد في أمر النهي حديث صحيح إلا حديث أبي سعيد، وكان ذلك في أول الأمر، ثم أمر النبي ﷺ عبد الله بن عمرو بن العاص بالكتابة وكتب إلى الآفاق.

ومن الصحابة من كتب واستكتب غيره من الصحابة حديث رسول الله ﷺ، ولم يمح أحد ممن كتب في عصره ﷺ ما كتب لا في حياته ولا بعده ﷺ. ولنذكر فيما يلي أحاديث أدلة الكتابة بأمره ﷺ وكتابة أصحابه ـ إن شاء الله ـ.

# تدويـــن الحديـــث



## ثبوت كتابة الحديث

## بأمر النبي ﷺ وأصحابه

**١. ما جاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص:**

أ. قال الإمام أحمد: حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن الأخنس أخبرنا الوليد بن عبد الله عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش، فقالوا: إنك تكتب كل شيء تسمعه من رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج مني إلا حق» (المسند ج ٢ ص ١٦٢).

ورجاله رجال الصحيح عدا الوليد بن عبد الله بن أبي مغيث، وقد نقل الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ج ١٢ ص ١٣٩ فيه عن ابن معين قال: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات.

ب. وفى المسند أيضًا بسند آخر صحيح: (ج٢ ص ٢٠٧) حدثنا يزيد بن هارون ومحمد بن يزيد قالا: أخبرنا محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قلت: يا رسول الله: أكتب ما أسمع منك؟ قال: «نعم». قلت: في الرضا والسخط؟ قال: «نعم، فإنه لا

ينبغي لي أن أقول في ذلك إلا حقًّا» قال محمد بن يزيد في حديثه: يا رسول الله، إني أسمع منك أشياء فأكتبها؟ قال: نعم.

ج. وفي المسند أيضًا عن عمرو بن شعيب سند آخر (ج٢ ص٢١٥) حدثنا علي بن عاصم أخبرنا دريد الخرساني والزبير بن عدي قاعد معه قال: أخبرنا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «وذكر الحديث بنحوه».

ودريد وإن كان غير معروف، ولكن روايته تعتضد بالروايات الأخرى الصحيحة.

د. وفي المستدرك على الصحيحين من طريق ابن وهب (ج١ ص١٠٥) أخبرني عبد الرحمن بن سليمان عن عقيل بن خالد عن عمرو ابن شعيب حدثني شعيب ومجاهد أن عبد الله بن عمرو حدثهم أنه قال: يا رسول الله، أكتب ما أسمع منك؟ قال: «نعم، إنه لا ينبغي لي أن أقول إلا حقًّا».

قال الحاكم: سمعت أبا الوليد الفقيه سمعت الحسن بن سفيان سمعت إسحق بن راهويه يقول: إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب ثقة فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر، وأقر الذهبي تصحيحه.

هـ. عن ابن عمرو بن العاص قال: كنت أكتب كل شيء سمعته من رسول الله ﷺ، فنهتني قريش، وقالوا: تكتب كل شيء، ورسول الله ﷺ

بشر يتكلم في الرضا والغضب، فأمسكت عن الكتابة حتى ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فأومأ بأصبعه إلى فيه، فقال: اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق». رواه أبو داود، ورجاله موثقون.

ولا ضير أن يكون في بعض الروايات: يقول عمرو بن شعيب: «وجدت في كتب خالي» ثم يسوق الحديث، وهي وجادة[1]، وقد صح الحديث بالوجادة وبالسماع، وقد ثبتت روايته بالسماع كما في رواية المستدرك السابقة عن عمرو بن شعيب حدثني شعيب ومجاهد أن عبد الله بن عمرو حدثهم أنه قال... إلخ، فقوله: حدثهم؛ يفيد سماع شعيب من عبد الله بن عمرو، وقول عمرو بن شعيب: حدثني شعيب ومجاهد صريح في سماعه هذا الحديث عن أبيه.

وقد أثبت البخاري وأبو داود وغيرهما أن عمرو بن شعيب سمع من جده عن عبد الله بن عمرو بن العاص، والمُثْبِتُ مقدم على النافي بزيادة العلم عنده.

وقال البخاري: رأيت أحمد بن خليل وعلي بن المديني وإسحق ابن راهويه وأبا عبيدة وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده؛ ما تركه أحد من المسلمين، قال البخاري: من الناس بعدهم؟! تهذيب التهذيب.

(١) الوجادة: يطلقه علماء الحديث على ما أخذ من العلم من صحيفة، من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة.

وصحيفة عمرو بن العاص ثابتة، ولا يضر أن تروى بالسماع أو الوجادة أو هما معًا.

وفي إعلام الموقعين ج ـ ١ ص ٢٢٦ قال أحمد بن صالح: أجمع آل عبد الله على أنها صحيفة عبد الله.

وقد روى محمد بن عبيد الطنافسي عن عبيد الله بن عمر عن عمرو ابن شعيب عن أبيه أن رجلاً أتى عبد الله بن عمرو يسأل عن رجل محرم وقع بامرأته، فأشار إلى عبد الله بن عمر، فقال: اذهب إلى ذلك فاسأله. قال شعيب: فلم يعرفه الرجل، فذهب معه، فسأل ابن عمر، فقال: بطل حجك، فذكر الحديث، وذكر فيه سؤاله لابن عباس أيضًا وذهاب شعيب إليه وأنه قال مثل قول ابن عمر، ورواه الدراوردي عن عبيد الله بن عمرو عن رواية محمد بن عبيد... وهذا إسناد صحيح، وفيه التصريح بأن شعيبًا سمع من جده عبد الله ومن ابن عباس.

و. وفي المستدرك عن الليث حدثني خالد بن يزيد عن عبد الواحد ابن قيس عن عبد الله بن عمرو قال: قالت لي قريش: تكتب من رسول الله ﷺ وإنما هو بشر يغضب كما يغضب البشر، فأتيت رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله، إن قريشًا قالوا كذا، فقال: «والذي نفسي بيده وأومأ إلى شفتيه ما يخرج مما بينهما إلا حق، فاكتب».

قال الحاكم: صحيح، وأقر الذهبي تصحيحه، وهذا غير طريق عمرو بن شعيب ويؤيده.

ز. وعن عبد الله بن عمرو قال: قلت: يا رسول الله، أقيد العلم؟ قال: نعم، قلت: وما تقييده؟ قال: الكتابة.

رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه عبد الله بن المؤمل، وثقه ابن معين وابن حبان، وقال ابن سعد: ثقة قليل الحديث.

وقد ظن بعض القوم أنه ليس لهذا الحديث إلا طريقان:

عبد الله بن المؤمل: وهو ضعيف، وعمرو بن شعيب: ولا يصح الاحتجاج به.

وهذا الذي زعموه كلام غير صحيح: فإن عبد الله بن المؤمل وإن كان فيه ضعف؛ فقد وثقه ابن معين وابن حبان، وقال ابن سعد: ثقة، فيعتبر بحديثه.

وعمرو بن شعيب احتج به الأئمة.

وكلامهم أنه ليس لهذا الحديث غير الطريقين غير صحيح؛ فراوية يحيى بن سعد وهي حجة وحدها، فكيف إذا انضم إليها غيرها.

٢. روى مسلم أن أنس بن مالك سمع من محمود بن الربيع

حديثًا: لا يشهد أحد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فيدخل النار أو تطعمه، فأعجبه وقال لابنه: اكتبه، فكتبه، ج١ ص٦١.

٣. عن الشعبي: حدثني كاتب المغيرة بن شعبة قال: كتب معاوية إلى المغيرة: اكتب إليَّ بشيء سمعته من رسول الله ﷺ، فكتب إليه: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الله كره ثلاثًا: قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال.

رواه مسلم في كتاب الأقضية، ورواه البخاري في الاستقراض.

٤. عن وراد قال: كتب المغيرة إلى معاوية: سلام عليك، أما بعد، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الله حرم ثلاثًا، ونهى عن ثلاث، حرم عقوق الأمهات، ووأد البنات، ومنع وهات، ونهى عن ثلاث: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال.

رواه مسلم في كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهي عن منع وهات، ورواه البخاري في كتاب الاستقراض.

٥. وروى الترمذي أن معاوية كتب إلى عائشة: أن اكتبي لي كتابًا توصيني فيه ولا تكثري عليَّ، فكتبت عائشة إلى معاوية: سلام عليك، أما بعد: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: من

التمس رضا الله بسخط الناس كفاه الله مؤنة الناس، ومن التمس رضا الناس بسخط الله وكله الله إلى الناس، والسلام عليك.

رواه الترمذي ولم يسم الرجل، ثم رواه بإسناده عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها كتبت إلى معاوية، قال: فذكر الحديث بمعناه ولم يرفعوه، وهو شاهد للسند الأول يتقوى به، وروى ابن حبان في صحيحه المرفوع منه فقط، ولفظه قالت: قال رسول الله ﷺ: من التمس رضا الله بسخط الناس رضي الله عنه وأرضى عنه الناس، ومن التمس رضا الناس بسخط الله سخط الله عليه وأسخط عليه الناس.

٦. حديث ابن أبي مليكة كتب إلى ابن عباس وسأله أن يكتب له كتابًا ويخفي عنه، فقال: ولد ناصح، أنا أختار له الأمور اختيارًا وأخفي عنه، فدعا بقضاء علي، فجعل يكتب منه أشياء. رواه الشيخان.

وهذا يدل على أن قضاء علي كان مكتوبًا، والقضاء يستند إلى السنة.

٧. عن ابن جريج عن عبد الملك بن عبد الله بن أبي سفيان أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: قيدوا العلم بالكتابة.

رواه الحاكم في المستدرك، وأقره الذهبي ص ١٠٥ ورواه الدارمي بسند صحيح ج١/ ص ١٠٥، وصح مثله من قول أنس.

ولا يعارض هذا أن عمر محا الكتاب الذي كان قد كتبه، فإنه كان يتحرى أن ينقل كلام رسول الله ﷺ بلفظه؛ لقوله ﷺ: «نضر الله امرأً سمع مني مقالة فوعاها فأداها كما سمعها»[1]. وكان يخشى أن يكون نسي شيئًا من لفظه ﷺ أو حدثه رجل عنه ﷺ لعله زاد أو نقص في لفظه ﷺ.

ولهذا تورع بعض الصحابة عن الكتابة أو كثرة التحديث، وهو السبب في نهي عمر عن الإكثار من التحديث عن رسول الله ﷺ لا لنهي رسول الله ﷺ، فإن النهي لو كان آخر الأمرين لما كتب عمر شيئًا، وأمره هنا بالكتابة لحفظ الكاتب ما رواه عن رسول الله ﷺ.

٨. عن ثمامة قال: قال لنا أنس: قيدوا العلم بالكتابة، قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح. مجمع الزوائد ج١ ص١٥٢، ورواه الدارمي برجال الصحيح.

٩. وصحيفة علي وهي مشهورة وكانت معلقة في سيفه:

أ. روى البخاري عن أبي جحيفة قال: قلت لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال: لا؛ إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة؟ قال: قلت: فما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر (فتح الباري ج١ ص١٦٥ باب كتابة العلم).

(١) أخرجه ابن ماجه بلفظ مختلف ٢/ ١٠١٦.

ب. روى مسلم عن أبي الطفيل قال: سئل علي: أَخَصَّكُمْ رسول الله ﷺ بشيء؟ فقال: ما خصنا رسول الله ﷺ بشيء لم يعم به الناس كافة، إلا ما كان في قراب سيفي هذا، قال: وأخرج صحيفة مكتوب فيها: «لعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من سرق منار[1] الأرض، ولعن الله من لعن والده، ولعن الله من آوى محدثًا» (ج٣/ ص١٥٦٧) في كتاب الأضاحي.

ج. وروى مسلم أيضًا عن إبراهيم التميمي عن أبيه قال: خطبنا علي بن أبي طالب فقال: من زعم أن عندنا شيئًا نقرأه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة (قال: وصحيفة معلقة في قراب سيفه) فقد كذب فيها أسنان الإبل وأشياء من الجراحات، وفيها قال النبي ﷺ: «المدينة حرم ما بين عير إلى ثور، فمن أحدث فيها حدثًا أو آوى محدثًا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفًا ولا عدلاً، وذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم، ومن ادعى إلى غير أبيه أو انتمى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفًا ولا عدلاً» (ج١ ص١١٤ باب تحريم تولى العتيق غير مواليه).

د. روى النسائي عن قيس بن عباد قال: انطلقت أنا والأشتر إلى

(١) منار الأرض: العلامات التي توضع لتحديد كل أرض على حدة.

عليّ ﵁ فقلنا: هل عهد إليك نبي الله ﷺ شيئًا لم يعهده إلى الناس عامة؟ قال: لا، إلا ما كان في كتابي هذا، وأخرج شيئًا من قراب سيفه فإذا فيه: المؤمنون تتكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم ويسعى بذمتهم أدناهم، ألا لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد بعهده، من أحدث حدثًا فعلى نفسه أو آوى محدثًا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين (ج ٨ ص١٨).

هـ. وروى الإمام أحمد عن أبي الطفيل قال: قلنا لعليّ: أخبرنا بشيء أسرَّه إليك رسول الله ﷺ، فقال: ما أسرَّ إليَّ شيئًا كتمه الناس، ولكن سمعته ﷺ يقول: «لعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من آوى محدثًا، ولعن الله من لعن والديه، ولعن الله من غير تخوم الأرض؛ يعني المنار» (ج ١ ص ١٠٨).

وفي رواية أخرى عن أبي الطفيل قال: سئل عليّ ﵁: هل خصكم رسول الله ﷺ بشيء؟ فقال: ما خصنا رسول الله ﷺ بشيء لم يعم به الناس كافة، إلا ما كان في قراب سيفي هذا، قال: وأخرج صحيفة مكتوب فيها: «لعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من سرق منار الأرض، ولعن الله من لعن والده، ولعن الله من آوى محدثًا» (ج١ ص١١٨، ١٥٢)

وأخرجه أيضًا من طريق ابن شهاب، وأن فيها فرائض الصدقة،

والجمع بين هذه الروايات أن الصحيفة كانت واحدة، وكان جميع ذلك مكتوبًا فيها، فنقل كل واحد من الرواة ما حفظه[1].

١٠. عن أبي هريرة ﷺ قال: ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله ﷺ مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب بيده ويعيه بقلبه، وكنت أعيه بقلبي ولا أكتب بيدي.

واستأذن رسول الله ﷺ في الكتابة، فأذن له.

رواه أحمد، والبيهقي في المدخل، وإسناده حسن، وفي الصحيح بعضه بغير سياق، خلا استئذانه في الكتابة وغير ذلك. (فتح الباري ١/ ١٦٨).

١١. عن سالم أبي النضر مولى عُمَرَ بن عبيد وكان كاتبًا له. قال: كتب إليه عبد الله بن أبي أوفى ـ رضي الله عنهما ـ فقرأته: إن رسول الله ﷺ في بعض أيامه التي لقي فيها (العدو) انتظر حتى مالت الشمس، ثم قام في الناس قال: «أيها الناس لا تتمنوا لقاء العدو وسلوا الله العافية، فإذا لقيتموهم فاصبروا، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف» ثم قال: «اللهم منزل الكتاب ومجري السحاب وهازم الأحزاب اهزمهم وانصرنا عليهم». أخرجه البخاري ٦/ ٩١ فتح الباري.

---

(١) فتح الباري ١/ ١٦٥.

١٢. (أ). وعن رافع بن خديج قال: خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: تحدثوا وليتبوأ من كذب عليَّ مقعده من جهنم، قلت: يا رسول الله، إِنا نسمع منك أشياء فنكتبها؟ قال: «اكتبوا ولا حرج».

رواه الطبراني في الكبير، وفيه أبو مدرك: روى عن رفاعة بن رافع وعنه بقية، ولم أر من ذكره.

(ب) وقال محمد بن هارون الروياني في مسنده حدثنا محمد بن زياد حدثنا فضيل بن عياض عن فائد عن عبيد الله بن علي بن أبي رافع المدني[١] كان ابن عباس يأتي أبا رافع فيقول: ما صنع النبي ﷺ يوم كذا؟ ومع ابن عباس من يكتب ما يقول[٢]، وسنده حسن، وهذه الرواية تقوي رواية الطبراني عن أبي رافع في إذن النبي ﷺ له بالكتابة.

١٣. عن أنس بن مالك أن أبا بكر الصديق كتب له فرائض الصدقة التي سنها ﷺ. رواه الإمام أحمد.

---

(١) محمد بن زياد بن عبيد الله بن زياد بن الربيع الزيادي من رجال البخاري. فضيل بن عياض. ثقة عابد من رجال الشيخين.
فائد: مولى عبادل، واسم عبادل: عبيد الله بن علي بن أبي رافع، روى عن مولاه. قال الحافظ: صدوق، وفي الخلاصة: وثقه ابن معين.
عبيد الله بن علي بن أبي رافع، ذكره ابن حبان في الثقات. قال أبو هاشم: لا بأس بحديثه. من تهذيب التهذيب.
(٢) الإصابة ج٤، ص٣٢٣.

١٤. عن أبي عثمان النهدي قال: كنا مع عتبة بن فرقد، فكتب إليه عمر بأشياء يحدثه عن النبي ﷺ، فكان فيما كتب إليه: أن رسول الله ﷺ قال: «لا يلبس الحرير في الدنيا إلا من ليس له في الآخرة منه شيء إلا هكذا، وقال بأصبعيه السبابة والوسطى. قال أبو عثمان: فرأيت أنها أزرار الطيالسة حين رأينا الطيالسة.

١٥. صحيفة جابر بن عبد الله.

وكانت لجابر بن عبد الله صاحب رسول الله ﷺ صحيفة فيها أحاديث.

ففي ترجمة سليمان بن قيس اليشكري في كتاب الجرح والتعديل ج٢/ ص١٢٦، قسم أول قال عنه: ثقة بصري جالس جابرًا فسمع منه وكتب عنه صحيفة، فتوفي ولقيت الصحيفة عند امرأته، فروى أبو الزبير وأبو سفيان والشعبي عن جابر، وهم قد سمعوا من جابر، وأكثره من الصحيفة، وكذلك قتادة.

وفي ترجمة الزبير قال الليث بن سعد: قدمت مكة فجئت أبا الزبير فدفع إليَّ كتابين فانقلبت بهما، ثم قلت في نفسي: لو عاودته فسألته: هل سمع هذا كله من جابر؟ فقال: منه ما سمعت ومنه ما حدثت عنه، فقلت له: علم لي على ما سمعته، فأعلم لي على هذا الذي عندي (تهذيب التهذيب ج٩، ص ٤٤٢).

١٦ . صحيفة سمرة بن جندب.

روى سليمان بن سمرة بن جندب الفزاري عن أبيه نسخة كبيرة نقل الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ج٤ ص٢٣٦ قال ابن سيرين: في صحيفة سمرة إلى أبيه علم كثير.

١٧ . وكان لأبي قلابة كتب، فقد ذكر ابن سعد في الطبقات في الجزء السابع صحيفة ١٨٥ قال: أخبرنا عارم بن الفضل، حدثنا حماد ابن زيد قال: أوصى أبو قلابة قال: ادفعوا كتبي إلى أيوب إن كان حيًّا وإلا فاحرقوها، وذلك خشية أن يتولاها غير أهلها كما صرح به في موضع آخر، أما أيوب فمن أهلها.

١٨ . عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: بينما نحن حول رسول الله ﷺ نكتب، إِذ سئل رسول الله ﷺ: أي المدينتين تفتح أولاً: القسطنطينية أو رومية؟ فقال النبي ﷺ: لا، بل مدينة هرقل أولاً[١]. رواه الدارمي وسنده صحيح.

---

(١) سنده في الدارمي ج١ ص١٠٤، أخبرنا عثمان بن محمد حدثنا يحيى بن إسحق، حدثنا يحيى بن أيوب عن أبي قبيل قال: سمعت عبد الله بن عمرو، وعثمان بن محمد بن أبي شيبة بن إبراهيم بن عثمان العيسي أبو الحسن بن أبي شيبة الكوفي ثقة حافظ روى له الشيخان وأبو داود والنسائي، وابن ماجه، ويحيى بن إسحق أبو زكريا البجلي أخرج له مسلم والأربعة، وقال ابن سعد: كان ثقة حافظًا، ويحيى بن أيوب الغافقي المصري من رجال الستة، ووثقه ابن معين، ويعقوب بن سفيان كما في الخلاصة. وأبو قبيل هرمي بن هاني، وثقه ابن معين وغيره، أخرج له الترمذي والنسائي وأبو داود في كتاب القدر، والبخاري أفعال العباد،ج ١ ص ٢٠٤.

١٩ . عن عبد الله بن دينار قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أهل المدينة: أن انظروا حديث رسول الله ﷺ فاكتبوه، فإني قد خفت دروس العلم وذهاب أهله.

رواه البخاري في الصحيح تعليقًا وموصولاً في باب كيف يقبض العلم، ووصله الدارمي بسند رجاله رجال الصحيحين.

٢٠ . عن عبد الله بن دينار قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن اكتب إليَّ بما ثبت عندك من الحديث عن رسول الله ﷺ وبحديث عمر، فإني قد خشيت دروس العلم وذهابه[١] رواه الدارمي بسند رجاله رجال الصحيحين.

٢١ . عن الحسن بن جابر أنه سأل أبا أمامة الباهلي عن كتاب العلم: فقال: لا بأس بذلك[٢]. رواه الدارمي بسند حسن.

---

(١) وسنده في الدارمي ج١/ ص١٠٤، أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم أبو معمر عن أبي حمزة عن يحي بن سعيد عن عبد الله بن دينار، وإسماعيل بن إبراهيم من رجال الصحيحين. أبو حمزة وهو أنس بن عياض بن المدني من رجال الستة؛ وثقه النسائي وجماعة.

(٢) سنده في الدارمي: أخبرنا أحمد بن عيسى، حدثنا ابن وهب عن معاوية عن الحسن ابن جابر. أحمد بن عيسى التستري بن حسان المصري يعرف بابن التستري: صدوق تكلم عنه في بعض سماعاته. قال الخطيب بلا حجة: وهو من رجال الصحيحين «١٣ التقريب» وابن وهب هو عبد الله بن وهب بن مسلم المصري الفقيه ثقة حافظ، مات سنة ٩٧ «٢٩٥ تقريب» معاوية بن صالح بن حدير من =

٢٢. عن بشير بن نهيك قال: كنت أكتب ما أسمع من أبي هريرة، فلما أردت أن أفارقه أتيته بكتابه فقرأته عليه، وقلت له: هذا ما سمعت منك؟ قال: نعم[١]. رواه الدارمي ورجاله رجال الصحيح.

٢٣. عن سعيد بن جبير قال: كنت أسمع من ابن عمر وابن عباس الحديث بالليل فأكتبه في واسطة الرحل[٢].

رواه الدارمي ورجاله رجال الصحيح.

٢٤. عن عبد الله بن عمرو قال: ما يرغبني في الحياة إلا الصادقة والوهط، فأما الصادقة فصحيفة كتبتها من رسول الله ﷺ، وأما الوهط فأرض تصدق بها عمرو بن العاص كان يقوم عليها[٣]. رواه الدارمي ورجاله رجال الصحيح.

---

=رجال مسلم «تهذيب ٢٠٦ ج ١٠ ص ٢٩٩» قال في التهذيب: حسن له الترمذي، وذكره ابن حبان في الثقات ٢٥٩ج ٢.

(١) سنده في الدارمي: أخبرنا مخلد بن مالك، حدثنا معاذ، حدثنا عمران بن حدير عن أبي مجلز. ومخلد بن مالك أخرج له البخاري (٤٨٥ التقريب) معاذ بن نصر بن حسان أخرج له الستة (١٠/ ١٩٤ التهذيب)، وعمران بن حدير روى له مسلم «٨/ ١٢٥ التهذيب» أبو مجلز روى له الستة، وقال الحافظ: ثقة من كبار الثالثة «التقريب» بشير بن نهيك روى له الستة وقال الحافظ: ثقة من الثالثة «التقريب».

(٢) سنده: أخبرنا محمد بن سعيد، أنبأنا شريك عن طارق بن عبد الرحمن عن سعيد بن جبير. ومحمد بن سعيد من رجال البخاري «الخلاصة ٢٨٨». شريك بن عبد الله بن أبي شريك روى له مسلم «الخلاصة». طارق بن عبد الرحمن النجلي روى له الستة «الخلاصة».

(٣) سنده في الدارمي: أخبرنا محمد بن سعيد، أنبأنا شريك عن ليث عن مجاهد عن =

٢٥. وعن ابن عمرو قال: قيدوا هذا العلم بالكتاب[١]. رواه الدارمي بسند صحيح.

٢٦. وعن سعيد بن جبير أنه كان يقول: كنت أسير مع ابن عباس في طريق مكة ليلاً، وكان يحدثني فأكتبه في واسطة الرحل حتى أصبح فأكتبه[٢]. رواه الدارمي وسنده صحيح.

---

=عبد الله بن عمرو. ومحمد بن سعيد بن سليمان الكوفي أبو جعفر المعروف بابن الأصبهاني، روى البخاري «الخلاصة» وشريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي من رجال مسلم «الخلاصة» وليث بن أبي سليم القرشي من رجال مسلم «الخلاصة. والتهذيب ٤٦٥ ج٨» ومجاهد بن جبير من رجال الصحيح «الخلاصة ص٣١٥».

(١) سنده في الدارمي: أخبرنا مخلد بن مالك، حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا ابن جريج قال: أخبرني عبد الملك بن عبد الله بن أبي سفيان الثقفي عن ابن عمر. ومخلد بن مالك بن جابر الجمال أبو جعفر الرازي ثقة من رجال البخاري، ويحيى بن سعيد ابن أبان بن سعيد بن العاص من رجال الستة «الخلاصة ٣٦٣». وابن جريج عبد الملك ابن عبد العزيز بن جريج الأموي قال ابن معين: ثقة من رجال الستة «الخلاصة ٢٠٧». وعبد الملك بن عبد الله بن أبي سفيان الثقفي وكان داعية، جالس العلماء ذكره البخاري في التاريخ الكبير ٤٢١ الأول من القسم الثالث

(٢) سنده في الدارمي أخبرنا أبو النعمان حدثنا عبد الواحد بن زياد حدثنا عثمان بن حكيم قال: سمعت سعيد بن جبير، وأبو النعمان اسمه محمد بن الفضل الدوسي البهري، ولقبه عارم من رجال الستة «الخلاصة ٢٩٤» وعبد الواحد زياد العبدي مولاهم البصري ولقبه عارم من رجال الستة «الخلاصة ٢٩٤». وعبد الواحد بن زياد العبدي مولاهم البصري ثقة في حديثه عن الأعمش ومن رجال الستة «٢٠٩ الخلاصة». وعثمان بن حكيم وثقه أحمد وابن معين، وهو من رجال مسلم «التهذيب ج٧/ ١١٦».

٢٧. عن عبيد المكتب قال: رأيتهم يكتبون التفسير عن مجاهد[١]. رواه الدارمي ورجاله رجال الصحيح.

٢٨. عن رجاء بن حيوة أنه قال: كتب هشام بن عبد الملك إلى عاملة أن يسألني عن حديث. قال رجاء: فكنت قد نسيته لولا أنه كان عندي مكتوبًا.

رواه الدارمي بسند صحيح[٢].

٢٩. وعن سعيد بن جبير قال: كنت أكتب عند ابن عباس في صحيفة. رواه الدارمي بسند حسن[٣].

(١) سنده في الدارمي: أخبرنا عمرو بن عوف، أنبأنا فضيل عن عبيد المكتب. وعمرو بن عوف بن أوس من رجال الستة ثقة ثبت قال أبو حاتم: ثقة حجة «الخلاصة» فضيل بن عياض الإمام الزاهد من رجال البخاري ومسلم. قال ابن المبارك في الخلاصة: أروع من رأيت.

(٢) سنده في الدارمي: أخبرنا الوليد بن شجاع، حدثني محمد بن شعيب بن شابور، أنبانا الوليد بن سليمان بن أبي السائب عن رجاء بن حيوة. والوليد بن شجاع من رجال مسلم «كما في الخلاصة ص ٣٥٧» ومحمد بن شعيب بن شابور روى عن أصحاب السنن ووثقه ابن المبارك «الخلاصة ٢٨١ والتقريب ٤٥٠». والوليد بن سليمان بن السائب روى عنه مسلم في المقدمة «الخلاصة ٣٥٧»، ورجاء بن حيوة الكندي الفلسطيني من رجال الصحيح.

(٣) سنده في الدارمي: أخبرنا إسماعيل بن أبان عن يعقوب القمي عن جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير. وإسماعيل بن أبان من رجال البخاري، وقال البخاري عنه: صدوق «الخلاصة ٢٧». ويعقوب القمي هو يعقوب بن عبد الله بن مالك =

٣٠. وعن هشام بن الفار أنه قال: كان يسأل عطاء بن أبي رباح ويكتب ما يجيب فيه بين يديه. رواه الدارمي بسند صحيح [(١)].

٣١. عن سليمان بن موسى: أنه رأى نافعًا مولى ابن عمر يملي كلمة ويكتب بين يديه. رواه الدارمي بسند صحيح [(٢)].

٣٢. عن المبارك بن سعيد قال: كان سفيان يكتب الحديث بالليل في الحائط فإذا أصبح نسخه ثم حكه. رواه الدارمي بسند صحيح [(٣)].

---

=روى له البخاري في التاريخ وروى له الأربعة ووثقه الطبراني «الخلاصة». وجعفر ابن أبي المغيرة قال الحافظ ابن حجر: صدوق وذكره ابن حبان في الثقات، ونقل عن أحمد ابن حنبل توثيقه « التقريب ٨٢».

(١) سنده في الدارمي: أخبرنا الوليد بن شجاع، أخبرني محمد بن شعيب، أخبرنا هشام ابن الفار. والوليد بن شجاع من رجال مسلم (الخلاصة ٣٥٧). ومحمد بن شعيب ابن شابور روى له الأربعة ثقة ثبت، وثقه ابن المبارك (الخلاصة ٢٨١ والتقريب ٤٥٠) وهشام بن الفار بن ربيعة الجرشي الدمشقي ثقة من كبار السابعة روى له أربعة والبخاري في التاريخ ووثقه ابن معين (الخلاصة ٣٥٣).

(٢) سنده في الدارمي: أخبرنا الوليد بن شجاع، أخبرنا محمد بن شعيب بن شابور حدثنا الوليد بن سليمان بن أبي السائب عن سليمان بن موسى، الوليد بن شجاع ثقة من العاشرة من رجال مسلم (الخلاصة ٣٥٧) ومحمد بن شعيب روى له الأربعة ووثقه ابن المبارك وثقة ثبت (الخلاصة ٢٨١ والتقريب ٤٥٠). وسليمان بن موسى من أصحاب نافع. قال الحافظ ابن حجر: فقيه صدوق وروى له مسلم التقريب «٢١٠».

(٣) سنده في الدارمي: أخبرنا الوليد بن شجاع، حدثنا المبارك بن سعيد والوليد بن شجاع ثقة من العاشرة روى له مسلم «الخلاصة ٣٥٧» والمبارك بن سعيد أخو =

٣٣. عن سليمان بن المغيرة قال: قال أبو قلابة: خرج علينا عمر ابن عبد العزيز لصلاة الظهر ومعه قرطاس، ثم خرج علينا لصلاة العصر وهو معه، فقلت له: يا أمير المؤمنين، ما هذا الكتاب.؟ قال: حديث حدثني به عوف بن عبد الله فأعجبني فكتبته فإذا فيه هذا الحديث. رواه الدارمي ورجاله رجال الصحيح(١).

٣٤. عن منصور قال: قلت لإبراهيم: إن سالمًا أتم منك حديثًا قال: إن سالمًا كان يكتب. رواه الدارمي بسند صحيح(٢).

٣٥. وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم: انظر ما كان

---

=سفيان الثوري روى عنه ابن معين ووثقه، وداود بن رشيد «الخلاصة ٣١٤» تقريب التهذيب ٤٨١.

(١) سنده في الدارمي: أخبرنا الحسين بن منصور، حدثنا أبو أسامة، حدثني سليمان بن المغيرة قال: قال أبو قلابة. والحسين بن منصور بن جعفر بن عبد الله أخرج له البخاري والنسائي. قال النسائي: ثقة، وقال الحاكم: هو شيخ العدالة والتزكية في عصره «التهذيب ج ٢ ص ٣٧٠». وأبو أسامة هو حماد بن أسامة بن زيد القرشي روى له الستة (التهذيب ج ٣ ص٢). وسليمان بن المغيرة القيسي مولاهم. أبو سعيد البصرى أحد الأئمة قال ابن معين: ثقة لغة، وقال أحمد: ثبت ثبت روى له الستة «التقريب ص٢٠٩» وأبو قلابة هو عبد الله بن زيد روى له الستة. كان ثقة كثير الحديث «التهذيب ج ٥ ص ٢٢٤».

(٢) سنده في الدارمي: أخبرنا عفان، حدثنا يحيى بن سعيد القطان، حدثنا سفيان عن منصور. وعفان بن مسلم الصغار روى له الستة «تهذيب التهذيب». ويحيى بن سعيد ابن فروخ التيمى ثقة متقن حافظ إمام قدوة من كبار التاسعة روى له الستة «التقريب». وسفيان هو سفيان الثوري. ومنصور بن حبان بن حصين الأسدي روى عنه الثوري وسعيد، وهو من رجال الصحيح « التهذيب» ج ١٠ ص ٦٣.

من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه؛ فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث النبي ﷺ، ولتفشوا العلم ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرًّا.

ذكره البخاري تعليقًا ووصله في بعض الروايات، ورواه الدارمي موصولاً برجال الصحيحين البخاري في باب كيف يقبض العلم ج١/ ١٥٧ فتح الباري.

# كتابة الحديث في القرن الأول

وعلى هذا فلا يصح قول من قال: إن الحديث لم يدون في القرن الأول؛ بل دون بأمر رسول الله ﷺ، وقد تقدم:

حديث عبد الله بن عمرو بن العاص - وهو حديث صحيح - أن رسول الله ﷺ أذن له بأن يكتب كل ما يسمعه منه.

حديث أنس في صحيح مسلم أنه سمع من محمود بن الربيع حديثًا فأعجبه، فأمر ابنه أن يكتبه، فكتبه.

وليس لأحد له فهم أن يقول: إن هذا الحديث هو الحديث الوحيد الذي أعجبه فكتبه، ولكنه دليل على أنه يرى كتابة الحديث وكم كتب.

وتقدم أيضًا قوله: قيدوا العلم بالكتابة، وهو صحيح، وقد توفي أنس في أواخر المائة الأولى.

وصح ذلك أيضًا عن عمر بن الخطاب.

وكذلك حبر الأمة عبد الله بن عباس كتب لابن أبي مليكة، وكتب عنه عنترة بإذن منه، كما رواه الدارمي بسند صحيح. توفي ابن عباس سنة ٦٨هـ.

وعليّ رضي الله عنه كان يحض على طلب العلم، وكانت عنده صحيفة...

وعبد الله بن عمرو كانت عنده صحيفة تسمى: «الصادقة».

وطلب معاوية من المغيرة بن شعبة أن يكتب إليه، فكتب له.

توفي المغيرة بن شعبة سنة ٥٠هـ، وتوفي معاوية سنة ٦٠هـ.

وكتبت عائشة إلى معاوية. وتوفيت السيدة عائشة سنة ٥٧هـ.

وكان عروة بن الزبير يكتب عن عائشة.

وجابر بن عبد الله كانت له صحيفة.

وما كتب سعيد بن جبير ليعرضه على ابن عمر، وتوفي ابن عمر سنة ٧٤هـ.

فكتابة سعيد بن جبير كانت في القرن الأول. وما رواه الدارمي عن يونس قال: كان الحسن يَكتبُ ويُكتِبُ، وكان ابن سيرين لا يَكتُب ولا يُكتِب[١]، ولم يترك ابن سيرين الكتابة لنهي النبي ﷺ، وإنما ذكروا أنه تركها لسبب آخر.

وعبد الله بن أبي أوفى روى عنه سالم أبو النضر فيما كتب إليه. روى ذلك البخاري كما تقدم.

وكان خالد بن معدان الكلاعي عالم حمص وفقيهها ومحدثها؛ علمه في مصحف له أزرار، كما ذكر الحافظ الذهبي في التذكرة ١/ ٩٣ طبعة ثالثة. وتوفي خالد سنة ١٠٣هـ، وكان ممن يرى الكتابة، فكان

(١) الدارمي صحيفة ١/ ١٠٠.

مصحفه في القرن الأول، وقد سمع سبعين من أصحاب رسول الله ﷺ، وروى عنه بحير بن سعد السحلولي الجصي وغيره: وقال أبو حاتم في الجرح والتعديل ج١ قسم ١ ص٤١٢ عن بقية قال: استهداني شعبة بن الحجاج أحاديث بحير بن سعد، فبعثت بها إليه، فمات شعبة ولم تصل إليه.

ولما استخلف عمر بن عبد العزيز أرسل إلى المدينة يلتمس كتاب رسول الله ﷺ في الصدقات، وكتاب عمر بن الخطاب، فنسخا له «كتاب الأموال ص ٣٥٨، ٣٥٩» لأبي عبيد القاسم بن سلام.

فهذا نص صريح على أن الكتاب كان موجودًا في القرن الأول، واستنسخ لعمر بن عبد العزيز.

وعندئذ أحس عمر بن عبد العزيز بالحاجة إلى جمع حديث رسول الله ﷺ، فكتب إلى المدينة ثم إلى الآفاق بجمع السنة ودراستها.

وسواء ذلك كان هذا الأمر في آخر القرن الأول أو في بداية القرن الثاني فقد كان قبل وفاة عمر بن عبد العزيز.

# النص القرآني على حملة العلم
# عن رسول الله ﷺ

قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (التوبة: ١٢٢).

وهؤلاء الذين نفروا من كل فرقة، وهم الطائفة المختارة الميمونة، تفقهوا في الدين.

ومعنى الفقه: صحة الفهم في الدين.

وصح عن رسول الله ﷺ أنه قال لابن عباس: «اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل» رواه الشيخان.

فهل يحملون القرآن إلى قومهم ويبلغونهم ألفاظه من غير أن يبينوا لهم مقاصده ومعناه، ويشرحوا لهم صفة الصلاة وما يقرأ فيها، وركوعها وسجودها وتفاصيلها.

وهكذا الزكاة والحج والصوم والبيع والشراء، والعبادات والمعاملات والأخلاق، فإن ذلك جاء مجملاً في كتاب الله، وبين رسول الله ﷺ المراد منه تفصيلاً.

ولا يعقل أن يتركوه للناس كلٌّ يتبع فيه رأيه وهواه من غير ضابط ولا حدود ويحكمون فيه بأهوائهم؟

ولكن الأمر المعقول أن يبلغوهم بيان رسول الله ﷺ ـ وهو الذي أمر ببيانه ـ وأن يستنبطوا من كتاب الله وسنة رسوله ما يوافق الكتاب والسنة مما يندرج تحت عموماتها مما لم ينص عليه، وهذه وظيفة العلماء.

وقد ذكر الحافظ ابن القيم في كتاب «إعلام الموقعين» في باب الاجتهاد فيما لم يوجد فيه نص[1].

قال شعبة بسنده عن معاذ: إن رسول الله ﷺ لما بعثه إلى اليمن، قال: «كيف تصنع إن عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بما في كتاب الله. قال: فإن لم يكن في كتاب الله؟ قال: فبسنة رسول الله ﷺ. قال: فإن لم يكن في سنة رسول الله ﷺ؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو. قال: فضرب رسول الله ﷺ صدري، ثم قال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله ﷺ». وقد صحح ابن القيم هذه الرواية.

والرعيل الأول من أولئك الذين ذكرهم الله ﷻ في كتابه فحملوا القرآن وبيانه فبلغوه لقومهم، هم أصحاب رسول الله ﷺ.

وقد تفرقوا في النواحي والأمصار والثغور، وفي فتوح البلدان والمغازي والإمارة والقضاء والأحكام، فبث كل واحد منهم في ناحيته

(١) ١/ ١٧٥ المطبعة المنيرية.

والبلد الذي هو به ما وعاه وحفظه عن رسول الله ﷺ. وحكموا بحكم الله ﷻ، وأمضوا الأمور على ما سن رسول الله ﷺ وأفتوا فيما سئلوا عنه مما حضرهم من جواب رسول الله ﷺ وعن نظائرها من المسائل، وجردوا أنفسهم ـ مع تقدمة حسن النية والقربة إلى الله تعالى ـ تقدس اسمه ـ لتعليم الناس الفرائض والأحكام والسنن والحلال والحرام، حتى قبضهم الله ﷻ، رضوان الله ومغفرته ورحمته عليهم أجمعين[1].

وما نشر أمهات المؤمنين ـ رضي الله عنهن ـ من علم. قال الله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾(الأحزاب: ٣٤).

والحكمة: شرح الكتاب وبيانه وسنة رسول الله ﷺ.

وما بث أصحاب رسول الله ﷺ، نساءً ورجالاً، وما جاء من خبر في غزوة الفتح، وما نقل أصحابه ـ رضوان الله عليهم ـ في حجة الوداع، وما نقله الوفود بعد الفتح.

وكل ذلك كان من عوامل انتشار السنة في الآفاق.

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.



## مراتب المبلغين عن رسول الله

وأولئك الذين بلغوا الدين من أصحاب رسول الله ﷺ منهم: حفاظ لم يبلغوا مرتبة الاجتهاد والفتوى، فكانوا يسألون من هم أعلم منهم.

وحفاظ مجتهدون بلغوا هذه المرتبة.

وأصحاب رسول الله ﷺ قاموا بالتبليغ عنه، فمنهم المكثر ومنهم المقل، ولهم أجر من بعدهم؛ لأن إجماعهم حجة، فكل واحد منهم مشترك في التبليغ.

وقد تصدر للإفتاء من الصحابة كثيرون، منهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وباقي العشرة، وعبد الله بن مسعود، وعائشة، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وأم سلمة، وأنس بن مالك، وأبو سعيد الخدري، وأبو هريرة، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن الزبير، وأبو موسى الأشعري، وسعد بن أبي وقاص، وسلمان الفارسي، وجابر بن عبد الله، ومعاذ بن جبل، وغيرهم، ومن بين الكثير منهم حملة الحديث.

# دور الصحابة والتابعين
# في جمع الحديث

# حرص الصحابة على الحديث

عن فضالة بن عبيد، كان إذا أتاه صاحبه قال: تدارسوا وانشروا وزيدوا زادكم الله خيرًا، وأحبكم وأحب من يحبكم. ردوا علينا السائل:

فإن أجر آخرها كأجر أولها، واخلطوا حديثكم بالاستغفار.

رواه الطبراني في الكبير. قال في مجمع الزوائد: رجال موثقون[1]، وروى الترمذي عن أبي هارون العبدري: كنا نأتي أبا سعيد فيقول: مرحبًا بوصية رسول الله ﷺ. إنه قال: إن الناس لكم تبع، وإن رجالًا يأتونكم من أقطار الأرض يتفقهون في الدين، فإذا أتوكم فاستوصوا بهم خيرًا.

ورواه أيضًا ابن ماجه، وفي رواية الترمذي ضعف لضعف أبي هارون العبدري، ولكن قال مغلطاي: ورد من طريق غير طريق الترمذي حسن بل صحيح (فيض القدير ج ٢ ص٤٠٠).

وعن البراء: ما كل الحديث سمعناه من رسول الله ﷺ: كان يحدثنا أصحابنا عنه، كانت تشغلنا عنه رعية الإبل.

(١) ج١ ص٤٤.

رواه الإمام أحمد[1] ورجاله رجال الصحيح.

وإذا كان أصحاب رسول الله ﷺ يشتغلون برواية السنة.

عن عمر: قال: كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد - وهي من عوالي المدينة - وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ ينزل يومًا وأنزل يومًا. فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي، وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك. رواه البخاري

وعن أبي ذر: لو وضعتم الصمصامة[2] على هذا - وأشار إلى قفاه - ثم ظننت إني أنفذ كلمة سمعتها من رسول الله ﷺ قبل أن تجيزوا عليَّ لأنفذتها.

أخرجه البخاري تعليقًا، وفي بعض نسخ البخاري جاء موصولاً، ووصله أيضًا الدارمي، وسنده صحيح.

عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: حدثنا من كان يقرئنا من أصحاب النبي ﷺ أنهم كانوا يأخذون منه ﷺ عشر آيات، فلا يأخذون العشر الأخرى حتى يعلموا ما في هذه من العلم.

---

(١) سند الحديث حدثنا عبد الله، حدثنا أبي، حدثنا معاوية بن هشام، حدثنا سفيان عن أبي إسحق عن البراء، ومعاوية بن هشام أخرج له مسلم في الصحيح، وهو ثقة. وأبو إسحق: هو عمر بن عبد الله بن عبيد، ويقال: علي. ويقال: ابن أبي شعيرة. أبو إسحق السبيعي روى له الستة «تهذيب التهذيب».

(٢) الصمصامة: السيف القاطع.

رواه الإمام أحمد ورجاله رجال الصحيح[1].

عن معاذ بن جبل: كنت ردف رسول الله ﷺ على حمار يقال له: عفير، فقال: «يا معاذ، هل تدري ما حق الله على عباده، وما حق العباد على الله؟» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «فإن حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا. وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئًا «فقلت: يا رسول الله، أفلا أبشر الناس؟ قال: «لا تبشرهم فيتكلوا». قال أنس: فأخبر بها معاذ عند موته تأثمًا. رواه الشيخان.

تأثمًا: أي اجتنابًا للإثم؛ لأنهم يرون التبليغ واجبًا.

عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ قال: «نضر الله امرأً سمع منا حديثًا فحفظه حتى يبلغه غيره، فَرُبَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه» رواه الترمذي وقال ابن حجر في تخريج المختصر: حديث زيد بن ثابت هذا صحيح خرجه أحمد، وأبو داود، وابن حبان، وابن أبي حاتم، والخطيب، وأبو نعيم، والطيالسي، والترمذي، وفي الباب عن معاذ بن جبل وأبي الدرداء وأنس وغيرهم[2].

(١) جمع الفوائد ج ١ ص ٤٤.
(٢) فيض القدير ج ١ ص ٢٨٤.

عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن رسول الله ﷺ خطب الناس يوم النحر، فقال: «يا أيها الناس، أي يوم هذا؟ قالوا: يوم حرام، قال: «فأي بلد هذا؟» قالوا: بلد حرام. قال: «فأي شهر هذا؟» قالوا: شهر حرام. قال: «فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا»، فأعادها مرارًا. ثم رفع رأسه فقال: «اللهم هل بلغت؟ اللهم هل بلغت؟» قال ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ: فوالذي نفسي بيده، إنها لوصيته إلى أمته، «فليبلغ الشاهد الغائب. لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض» أخرجه البخاري[1].

عن عمر: «سيأتي ناس يجادلونكم بشبهات القرآن، فخذوهم بالسنن، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله» رواه الدارمي بسند حسن[2].

عن عبد الله قال: «قد أتى علينا زمان وما نسأل وما نحن هناك، وإن الله قدر أن بلغت ما ترون، فإذا سئلتم عن شيء فانظروا في كتاب الله، فإن لم تجدوه في كتاب الله ففي سنة رسول الله ﷺ، فإن لم تجدوه في سنة رسول الله ﷺ فما أجمع عليه المسلمون، فإن لم يكن فيما

(١) البخاري ج ٢ ص١٤٦ في كتاب الحج باب الخطبة أيام منى.

(٢) الدارمي ج١ ص٤٧.

اجتمع عليه المسلمون فاجتهد رأيك ولا تقل: إني أخاف وأخشى، فإن الحلال بين والحرام بين، وبين ذلك أمور مشتبهة، فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك» رواه الدارمي وسنده صحيح[١].

عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: لما قبض رسول الله ﷺ قلت لرجل من الأنصار: هلم فلنسأل أصحاب رسول الله ﷺ فإنهم اليوم كثير. فقال: واعجبًا لك يا ابن عباس، أترى الناس يفتقرون إليك، وفي الناس من أصحاب رسول الله ﷺ من فيهم. قال: فتركت ذاك، وأقبلت أسأل أصحاب رسول الله ﷺ: إن كان يبلغني الحديث عن الرجل فآتي بابه وهو قائل[٢]، فأتوسد ردائي على بابه يسفى الريح علي من التراب. فيخرج فيراني، فيقول: يا ابن عم رسول الله ﷺ ما جاء بك؟ هلا أرسلت إليَّ فآتيك؟ فأقول: لا، أنا أحق أن آتيك. قال: فأسأله عن الحديث، فعاش هذا الرجل الأنصاري حتى رآني وقد اجتمع الناس حولى يسألوني، فيقول: هذا الفتى كان أعقل مني.

رواه الحاكم في المستدرك وقال: صحيح على شرط البخاري[٣].

---

(١) الدارمي ج ١ ص ٥٥.

(٢) نائم وقت قيلولة الظهر.

(٣) المستدرك ج ١ ص ١٠٦.

# الرحلة في طلب العلم

وقد ذكر الإمام البخاري تعليقًا في كتاب: العلم، « باب الخروج في طلب العلم». قال:

ورحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحد، أخرجه في الأدب المفرد، وأحمد وأبو يعلى في مسنديهما من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول:

بلغني عن رجل حديث سمعه من رسول الله ﷺ فاشتريت بعيرًا، ثم شددت رحلي، فسرت إليه شهرًا حتى قدمت الشام، فإذا عبد الله بن أنيس، فقلت للبواب: قل له: جابر على الباب، فقال: ابن عبد الله؟ قلت: نعم، فخرج فاعتنقني، فقلت: حديث بلغني عنك أنك سمعته من رسول الله ﷺ فخشيت أن أموت قبل أن أسمعه. فقلت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يحشر الله الناس يوم القيامة عراة... إلخ». الحديث.

وله طرق أخرى أخرجها الطبراني في مسند الشاميين، وتمام في فوائده من طريق الحجاج بن دينار عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: كان يبلغني عن النبي ﷺ حديث في القصاص، وكان صاحب الحديث بمصر، فاشتريت بعيرًا فسرت حتى وردت مصر، فقصدت إلى باب الرجل، فذكر نحوه، وإسناده صالح.

ورحل أبو أيوب الأنصاري في حديث «الستر على المسلم» إلى عقبة بن عامر الجهني؛ أخرجه أحمد بسند منقطع، وأخرج الطبراني من حديث مسلمة بن مخلد قال: أتاني جابر فقال لي: حديث بلغني أنك ترويه في الستر، فذكره. وروى مالك عن يحيى بن سعيد بن المسيب قال: إن كنت لأرحل الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد أ.هـ من فتح الباري ج١ ص١٤١.

# التابعون في القرآن

قال تعالى:

﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾

(التوبة: ١٠٠)

ثم تلا أصحاب رسول الله ﷺ من أخذ عنهم عن رسول الله ﷺ.

وليس العهد ببعيد فيما بينهم وبين رسول الله ﷺ إلا واسطة واحدة هم أعلم الناس بكتاب الله وسنة رسول الله، لأنهم الذين عاشروا رسول الله ﷺ ورأوا هَدْيَهُ واهتدوا به ونظروا قضاءه وحكمه فيما اختلف الناس فيه.

وشهدوا أخلاقه وآدابه وأحواله، وتصرفه في السلم والحرب والمعاهدات وأمور الدنيا والآخرة، واستقى كل بقدر استعداده من ينبوع الفيض الرباني، وانعكس نوره ﷺ على أرواحهم وقلوبهم النقية الطاهرة، فكانوا أبرَّ خلق الله وأفضل الأمم. وهم أولى الأمة بقوله تعالى:

﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِۗ﴾ (آل عمران: ١١٠).

وهؤلاء التابعون الذين اختارهم الله ﷻ لإقامة دينه، وخصهم بحفظ فرائضه وحدوده وأمره ونهيه وأحكامه وسنن رسول الله ﷺ وآثاره، فحفظوا عن صحابة رسول الله ﷺ ما نشروه وبثوه من الأحكام والسنن والآثار، فأتقنوه وفقهوا فيه وعلموه، فكانوا من الإسلام والدين ومراعاة أمر الله ﷻ ونهيه كما وصفهم الله ﷻ ونصبهم له:

﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾

(التوبة: ١٠٠)

# والتابعون طبقات

فمن الطبقة الأولى من التابعين، وهم قوم لحقوا العشرة الذين شهد لهم رسول الله ﷺ بالجنة وجماعة من الصحابة: سعيد بن المسيب، وقيس بن أبي حازم، وأبو عثمان النهدي، وقيس بن عباد، وحصين بن المنذر، وأبو وائل شقيق بن سلمة، وأبو رجاء العطاردي، وغيرهم.

ومن الطبقة الثانية من التابعين:

الأسود بن يزيد، وعلقمة بن قيس، ومسروق بن الأجدع، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وخارجة بن زيد، ومحمد الباقر بن علي بن الحسين، وقد ورث علمه لولده الإمام جعفر الصادق، وغيرهم.

ومن الطبقة الثالثة من التابعين:

عامر بن شراحبيل الشعبي، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وشريح ابن الحارث، وأقرانهم من هذه الطبقة.

وهم طبقات: خمس عشرة طبقة، كما ذكرها الحاكم في معرفة علوم الحديث. وآخرها: من لقي أنس بن مالك من أهل البصرة، ومن لقي عبد الله بن أبي أوفى وأبا جحيفة السوائي من أهل الكوفة.

ومن لقي السائب بن يزيد، وسهل بن سعد الساعدي من أهل المدينة، ومن لقي عبد الله بن الحارث بن جزي من أهل مصر.

ومن لقي أبا أمامة الباهلي وعبد الله بن بسر المازني من أهل الشام. ومن لقي أبا الطفيل بمكة.

ومن الحفاظ المجتهدين من التابعين: الفقهاء السبعة من أهل المدينة: سعيد بن المسيب، القاسم بن أبي بكر، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد بن ثابت، وأبو سلمة عبد الرحمن بن عوف، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار.

فهؤلاء الفقهاء السبعة عند الأكثر من علماء الحجاز.

ومن الفقهاء الحفاظ:

أبو بكر بن عبد الرحمن، وسالم بن عبد الله بن عمر، وحمزة بن عبد الله بن عمر، وزيد بن عبد الله بن عمر، وعبيد الله بن عبد الله بن عمر، وبلال بن عبد الله بن عمر، وأبان بن عثمان بن عفان، وقبيصة بن ذؤيب، وإسماعيل بن زيد بن ثابت. وغيرهم كما ذكره الحاكم.

# جمع السنة

# في عهد التابعين وتابعي التابعين ومن بعدهم

ثم أخذ عن هؤلاء التابعين، الأئمة الثقات، وجمعت السنة مما كتب الكاتبون، وحفظ الحفاظ، وقد أخذ هؤلاء الأئمة عن كتب شيوخهم، وعن الحفاظ الذين اكتفوا بالحفاظ.

فعمر بن عبد العزيز من التابعين، وأبو بكر بن حزم من التابعين، وشهاب الدين الزهري من التابعين، وجمع السنة أقرانهم.

**ومن أول من جمع السنة وألف الكتب:**

* ابن جريج (متوفى سنة ١٥٠) بمكة.
* وابن إسحق (متوفى سنة ١٥١).
* ومالك (متوفى سنة١٧٩) المدينة.
* والإمام أبو حنيفة (متوفى ١٥٠) وقد جمع مسانيده الخطيب الخوارزمي (المتوفى سنة ٦٥٠) جمع فيها خمسة عشر مسندًا - بالكوفة -.
* وسفيان الثوري (المتوفى سنة ١٦١) بالكوفة.
* والربيع بن صبيح (متوفى سنة ١٩٠)
* وسعيد بن أبي عروبة (متوفى سنة ١٥٦).

* وحماد بن سلمة (متوفى سنة ١٧٦) بالبصرة.
* والأوزاعي (متوفى سنة ١٥٨) بواسط.
* ومعمر (متوفى سنة ١٥٣) باليمن.
* وجرير بن عبد الحميد (متوفى سنة ١٨٨)
* وابن المبارك (متوفى سنة ١٨١) بخراسان، وكان هؤلاء جميعًا في عصر واحد.

**وقد ألفت الكتب على أوجه متعددة:**

وبعد أن كان يؤلف البعض بابًا يذكر فيه الطلاق ـ كما فعل الشعبي ـ أو أي باب من أبواب الفقه، جمعت الأبواب والأحكام، كالموطأ جمع بين الحديث وفتاوى الصحابة، وقد توخى فيه القوي من حديث أهل الحجاز ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومن بعدهم[1].

وألفت المصنفات، كمصنف أبي بكر بن أبي شيبة (المتوفى سنة ٢٣٥هـ).

ومصنف عبد الرزاق الصنعاني (المتوفى سنة ٢١١هـ).

كما ألفت المسانيد، وأفرد فيها أحاديث رسول الله ـ ﷺ ـ وطريقتهم

(١) الرسالة المستطرفة.

فيها أن يجمع حديث الصحابي وحده في مختلف الأبواب والأحكام بلا ترتيب، كمسند أبي داود الطيالسي (المتوفى سنة ٢٠٤هـ) وقيل: إنه أول مؤلف في المسانيد؛ ولكنه لم يجمعه بنفسه، وإنما جمعه بعض حفاظ خراسان، جمع منه ما رواه يونس بن حبيب عنه خاصة، وله من الأحاديث التي لم تدخل هذا المسند قدره أو أكثر، وفي تذكرة الحفاظ أنه كُتِبَ عنه أربعون ألف حديث، وكذلك مسند الإمام أحمد بن حنبل، وفي هذه المسانيد مسند بقي بن مخلد الأندلسي (المتوفى سنة ٢٧٦هـ) قال ابن حزم: روى فيه عن ألف وثلاثمائة صحابي ونيف، ورتبه على أبواب الفقه، فهو مسند ومصنف ليس لأحد مثله.

وقد ذكر سيدي محمد بن جعفر الكتاني شيخ الحديث في عصره المتوفى ١٣٤٥هـ نيفًا وثمانين مسندًا.

وكان من المحدثين السابقين من يرى أنه إذا ساق الحديث بسنده فقد برئ من عهدته، ولذلك عمد قوم إلى انتقاء الأحاديث التي يطمئنون إلى رواتها، وبدا لبعض الحفاظ ـ كأمير المؤمنين في الحديث في عصره الإمام البخاري ـ أن يفرد الصحيح بمؤلف واحد رتبه على أبواب الفقه، على الوجه الذي اشترطه في الصحة، وتبعه الإمام مسلم.

وتبعهما أهل السنن ـ كُلٌّ على حسب شرطه ـ أبو داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه.

وقد اعتنى المحدثون بهذه الكتب الستة، ووضعوا عليها الأطراف، وهو أن يذكروا صدر الحديث ليسهل الرجوع إليه، واكتفى بعضهم بالخمسة غير ابن ماجه، ومن المحدثين من رأى أن مسند الدارمي أولى من ابن ماجه بجعله من الكتب الستة، وكذلك: «المختارة» للضياء المقدسي.

ومن المحدثين من يعتبر الموطأ كله صحيحًا، فقد ذكر الحافظ ابن عبد البر أن جميع ما في الموطأ من المسند صحيح، وجميع ما فيه من البلاغات متصل عدا أربعة أحاديث، وقد وصلها ابن الصلاح بتأليف مستقل، وذكر العلامة الشيخ صالح الغلاني أن هذا التأليف موجود عنده وعليه خط مؤلفه[1]، وذكر نحو ذلك الشيخ أبو الحسنات اللكنوي الهندي.

وقد روى الموطأ عدة من أصحاب مالك، منهم يحيى بن يحيى بن كثير الليثي الأندلسي، وهي المعروفة، ومنهم عبد الله بن مسلمة القعنبي، ورواية الإمام فخر الإسلام الشيخ محمد بن الحسن الشيباني صاحب الإمام أبي حنيفة.

وكثرت المصنفات، وألف المحدثون المستخرجات على الصحيحين وغيرهما.

---

(١) ٦الرسالة المستطرفة.

والمستخرج عند المحدثين، أن يأتي المصنف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو فيمن فوقه ولو في الصحابي، مع رعاية ترتيبه ومتونه وطرق أسانيده.

وشرطه ألا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندًا يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة، وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سندًا يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب[1]؛ كمستخرج الإسماعيلي وابن مردويه وأبي عوانه.

ومنها كتب التزم أهلها الصحة غير الموطأ والصحيحين؛ كصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان[2] والمختارة للضياء المقدسي، والمستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري أخرج فيه أحاديث رأى أنها على شرط الشيخين أو أحدهما ولم يخرجاه، وأحاديث صحيحة وإن كانت على غير شرطهما، وأحاديث أخرى ذكر أنها ليست على شرط كتابه.

ولخص الحافظ الذهبي المستدرك، وبين أن في بعض الأحاديث التي رآها الحاكم على شرط الشيخين ما يدل على أنها ليست على

(١) ٣١ الرسالة المستطرفة.

(٢) ٢٠ الرسالة المستطرفة

شرطهما، وبعضها ليس على شرط واحد منهما، وبعضها ضعيف أو موضوع. وقال الذهبي: إن مجموع ما فيه من الأحاديث على شرطهما أو شرط واحد منهما يبلغ نصف الكتاب، وفيه نحو الربع مما صح سنده وإن كان فيه علة، وما بقي ـ وهو نحو الربع ـ مناكير وواهيات لا يصح وفي بعض ذلك موضوعات، والسبب في هذا أنه كبر ومات قبل أن ينقحه[1].

ومنها كتب الأئمة الأربعة كمسانيد الإمام أبي حنيفة، وقد جمع منها خمسة عشر مسندًا الحافظ الخطيب الخوارزمي المتوفى سنة ٦٥٥هـ، وكتاب الآثار لمحمد بن الحسن الشيباني الإمام الكوفي صاحب أبي حنيفة المتوفى سنة ١٨٩هـ.

شرح معاني الآثار للإمام الطحاوي المتوفى سنة ٣٢١هـ، وبحر الأسانيد للإمام أبي الحسن أحمد بن محمد السمرقندي الذي قال فيه الذهبي: إنه جمع مائة ألف حديث، لو رتب وهذب لم يقع في الإسلام مثله، وهو ثمانمائة جزء[2].

والسنن الكبرى للبيهقي، وله السنن الصغرى في مجلدين، والكبرى في عشرة مجلدات.

(١) ٢٢ الرسالة المستطرفة

(٢) ١٦٧ الرسالة المستطرفة.

قال سيدي محمد بن جعفر الكتاني: لم يؤلف في الإسلام مثلهما، وقد علق على الكبرى صاحب الجوهر النقي الشيخ علاء الدين قاضي القضاة المعروف بابن التركماني المتوفى سنة ٧٥٠هـ، وقد طبعا في الهند.

وقد أراد الحافظ البغوي أن يجمع الأحاديث الصحاح والحسان في كتاب المصابيح، وله فيه اصطلاح خاص، وقد هذبه وزاد عليه العلامة التبريزي في كتاب «مشكاة المصابيح»، وتبعه أبو الحسنات السيد عبد الله ابن مولانا السيد مظفر حسين الحيدر أبادي الحنفي، فجمع كتابه: «زجاجية المصابيح» على غرار «مشكاة المصابيح».

والمسند الكبير للحافظ عماد الدين بن كثير الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤هـ؛ جمع فيه الأصول الستة، ومسانيد أحمد والبزار وأبي يعلى والمعجم الكبير، وربما زيد عليها من غيرها.

وأراد جماعة من الحفاظ الجمع بين الكتب المعروفة، ليقربوا تحصيل العدد الكثير من الأحاديث في موضع واحد كالجمع بين الصحيحين وغيرها.

ومن ذلك كتاب « تجريد الصحاح»، «والسنن» لأبي الحسن رزين العبدري المتوفى بمكة سنة ٥٣٥هـ، وقد وقع فيه أحاديث لم توجد في السنن، فلعلها من السنن الكبرى للنسائي.

وكتاب: جامع الأصول من أحاديث الرسول للحافظ ابن الأثير الجزري المتوفى سنة ٦٠٦هـ؛ جمع فيه الأصول الستة: البخاري ومسلم والموطأ وأبا داود والنسائي والترمذي، ومختصره تيسير الوصول إلى جامع الأصول لابن الربيع الشيباني المتوفى سنة ٩٥٠هـ.

وفي زمن الحافظ العراقي زين الدين الإمام الحجة عهد إلى صاحبه وصهره الحافظ نور الدين الهيثمي بأن يفرد ما زاد على الكتب الستة ـ البخاري ومسلم وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ـ من مسند الإمام أحمد بن حنبل، وأبي يعلى الموصلي، والبزار والمعاجم الثلاثة للطبراني: الكبير، والأوسط، والصغير، وسماه مجمع الزوائد.

وجمع الحافظ محمد بن سليمان الروداني المتوفى سنة ١٠٩٤هـ بين جامع الأصول لابن الأثير، ومجمع الزوائد للحافظ نور الدين الهيثمي، ولما كان جامع الأصول لم يعتبر سنن ابن ماجه من الأصول الستة؛ لم يجمع أحاديثه في جامع الأصول.

ولما كان الحافظ نور الدين الهيثمي جمع ما زاد على الكتب الستة مما فيها سنن ابن ماجه؛ لم يذكر أحاديثه في مجمع الزوائد.

ولذلك ضم الحافظ الروداني لهذين الكتابين زوائد ابن ماجه؛ لخلو

الكتابين منهما، وكذلك زوائد الدارمي؛ لأن بعض المحدثين اعتبره أولى من ابن ماجه، بأن يكون من الكتب الستة.

فأصبح كتابًا جامعًا وسماه: جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد؛ جمع فيه ١٤ كتابًا من كتب السنة، فأصبحت موسوعة علمية حديثية جمعت أغلب الأحاديث التي يحتاج إليها المشتغلون بالحديث.

وقد طبع بالهند، ثم طبع طبعة أخرى بمصر، وعلق عليها الأستاذ العلامة الشريف السيد عبد الله هاشم اليماني المدني ـ أطال الله حياته ـ وقد أحسن فيه أيما إحسان.

وقد جمع الحافظ ابن حجر من قبل «كتاب المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية».

وهي مسند ابن أبي عمر العدني، ومسند أبي بكر الحميدي، ومسند مسدد، ومسند الطيالسي، ومسند ابن منيع، ومسند ابن أبي شيبة، ومسند عبد بن حميد، ومسند الحارث، وقال الحافظ السخاوي: وفيه أيضًا الأحاديث الزوائد من المسانيد التي لم يقف عليها تامة؛ كإسحق ابن راهويه، والحسن بن شعبان، ومحمد بن هشام السدوسي، ومحمد ابن هارون الروياني والهيثم بن كليب وغيرها[1].

---

(١) ١٧١ الرسالة المستطرفة.

وجمع الحافظ الشهاب البوصيري المتوفى سنة ٨٤٠هـ كتاب «إتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة» ـ أي أعلى الكتب الستة ـ؛ زاد فيها زوائد إسحق بن راهويه ومعجم أبي يعلي.

# مراتب الرواة

وهي أصل الحكم على سند الحديث بالصحة والضعف.

١. منهم الأئمة الذين بلغوا أعلى رتبة في الثقة والعدالة والضبط، مع الحفظ، والإتقان، وسعة المدرك.

فهم بمنزلة الحكم في الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف.

٢. ومنهم من وصف بالثقة والعدالة والضبط التام، وهذان القسمان عليهما مدار الحديث الصحيح.

٣. ويلحق بهما الصدوق في روايته، الورع في دينه، المتثبت الذي خف ضبطه فيهم أحيانًا قليلة، ولكن الضبط غالب عليه، وقبله الجهابذة النقاد.

فهذا يحتج بحديثه أيضًا، وعليه دار الحسن من الحديث.

٤. ومنهم الصدوق الورع الذي يغلب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط.

فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام.

وهذه مرتبة الضعيف من الحديث الذي يعمل به في فضائل الأعمال.

٥. ومنهم من قد ألصق نفسه بهم ودلسها بينهم، مما قد ظهر للنقاد والعلماء بالرجال منهم الكذب.

فهذا يترك حديثه ويسقط ولا يشتغل به.

وتنسب الموضوعات لمثل هذا.

والحديث الصحيح: هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط، عن العدل الضابط، إِلى النبي ﷺ، ولا يكون شاذًا ولا معللاً.

والشاذ: هو ما يخالف فيه الراوي الجماعة من الثقات، وما فيه علة: كمن رفع حديثًا رواه الثقات موقوفًا على الصحابي أو كان أحد رواته روى عن ضعيف يوافق اسمه اسم ثقة فيظن أنه الثقة وهو الضعيف، والعلل كثيرة بينها علماء الحديث.

**والحديث الصحيح مراتب:**

* أعلاها المتواتر، وهو ما رواه جماعة تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، عن أمثالهم طبقة بعد طبقة إِلى رسول الله ﷺ.

* ثم ما اتفق عليه الشيخان (البخاري ومسلم).

* ثم ما انفرد به البخاري.

* ثم ما انفرد به مسلم.

* ثم ما كان على شرطهما.
* ثم ما كان على شرط البخاري.
* ثم ما كان على شرط مسلم.
* ثم ما صح من الكتب الستة ومسند الإمام أحمد والدارمي وما صححه المحدثون.

والحديث الحسن: قد تقدم بيان رواته، وقد بين رواة الحديث الضعيف والموضوع.

والحسن قد تتعدد طرقه فيرتقي إلى مرتبة الحديث الصحيح. والحديث الضعيف مراتب، وللعمل به في فضائل الأعمال والمناقب شروط.

## حسد أعداء الإسلام للمسلمين
## في ضبط كلام نبيهم

﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ﴾

(البقرة: ١٠٩)

وعلماء السنة منهم من تخصص في معرفة الرواة ونقد الرجال ووضع أساس علم الرواية، وهو علم مبتكر ليس له مثيل عند الأمم؛ تكلموا فيه عن الرواة توثيقًا وتضعيفًا، وعن السند واتصاله وانقطاعه، وعن الرواية بالسماع أو الكتابة أو عن اللقي والمعاصرة، وإثبات تاريخ الرواة، وما أسند إلى النبي ﷺ، وما هو موقوف على الصحابة أو وقف عند التابعين.

ولم تعرف أمة من الأمم ذلك العلم الواسع ـ علم تحقيق الأخبار ـ، وهو الثروة العظمى التي حرم منها غير المسلمين.

وقد شهد المنصفون من علماء أوروبا بأن للعرب أن يفخروا بهذا العلم، وأن السبب في ضياع كتب الأنبياء ـ عليهم السلام ـ وأحاديثهم أنْ فقد أتباعهم هذا العلم الواسع الذي هو الضابط للأخبار المحدد للصحيح والسقيم.

فإذا بحثنا عن كلام المسيح عليه السلام لا نجد منه إلا أقل من القليل، وهذه الأناجيل التي بأيدينا ليست الإنجيل المنزل على سيدنا عيسى ـ عليه السلام ـ من ربه تبارك وتعالى.

وعندنا القرآن الكريم ـ وهو كلام الله المنزل على خاتم النبيين سيدنا محمد ﷺ ـ وليس للنبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ، ولا لجبريل حرف واحد منه، بل كله من عند الله.

ثم كلام الرسول ﷺ كلامه هو، وهو غير كلام الله.

ثم ما ألفه الصحابة وغيرهم عن سيرة رسول الله ﷺ ونسبه، والمكان الذي ولد فيه، ونشأته ودعوته، وغزواته وسيرته، وغير ذلك من شئون حياته، فهذا تاريخه وترجمته من وضع البشر من أصحابه وغيرهم.

والأناجيل الموجودة ليست الكلام المنزل على سيدنا عيسى عليه السلام، ولا هي كلام سيدنا عيسى عليه السلام إلا شيئًا قليلاً حكى عنه بلا سند، وإنما هذه الأناجيل من القسم الثالث، وهو ما ألفه بعض أتباعه في سيرته، فليست كلام الله ولا كلامه إلا شيئًا قليلاً حكاه المؤلف عنه في خلال سيرته التي وضعوها.

وكذلك التوراة الموجودة، هي سيرة موضوعة ألفها قوم معروفون

وقوم غير معروفين، وما فيها وما حكى أهل تلك السيرة عن الله أو عن الأنبياء، فهي شيء قليل ليس له ما يدعمه من الأسانيد.

فَعزَّ على أعداء الإسلام أن يقارنوا بين ثروة التحقيق العلمي، وبين ما نقل لديهم مما لا ثبوت له إِذا وضع على ميزان التحقيق.

فأخذوا يجرحون ويكذبون ويتلاعبون حسدًا ليشككوا من لا تحقيق عنده في السنة التي هي المصدر الثاني للشريعة الإسلامية.

قال تعالى:

﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ﴾

(البقرة: ١٠٩)

وقد تبع هؤلاء من قلدهم ممن أخطأه التحقيق، وظنوا أنهم يستطيعون التشكيك في السنة برد ما في الصحيح.

فخطَّأوا الإمام مسلم في حديثه: «خلق الله التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام بعد عصر يوم الجمعة في آخر الخلق في آخر ساعة من النهار فيما بعد العصر إِلى الليل».

ومجموع هذه الأيام سبعة، وزعموا أن ذلك مخالف للقرآن، حيث ذكر الله ﷻ في كتابه أن خلق السموات والأرض في ستة أيام لا في سبعة كما ورد في الحديث. قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ (الأعراف: ٥٤).

والخطب سهل، وقد فاتهم التحقيق.

فإن الأيام التي خلقت فيها السموات والأرض لم تعين. قال تعالى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ الحج: ٤٧

ويصح أن يكون أكثر من ذلك، وهي أيام غير أيامنا المعروفة الواردة في الحديث.

فإن أيامنا المعروفة لم تنشأ إلا بعد انفصال الأرض عن السماء. قال تعالى:

﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾ (الأنبياء: ٣٠)

فنشأت أيامنا بعد انفصال الأرض ودورتها حول نفسها.

فهي أيام غير الأيام المذكورة في خلق السموات والأرض قطعًا، والأيام المذكورة في كتاب الله يصح أن تكون أطوارًا وآمادًا بعيدة. قال

تعالى: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٩﴾ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴿١٠﴾ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴿١١﴾ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾

(فصلت: ٩ ـ ١٢)

فالأيام التي ذكرت في القرآن، خلق فيها السموات والأرض والأيام المذكورة في الحديث ـ هي الأيام المعروفة لنا ـ خلق فيها ما على الأرض، ولا ذكر فيها لخلق السموات والأرض، وهذا يعين أنها غير الأيام المذكورة في القرآن.

وعلى هذا فلا معارضة بين الحديث والآيات.

وهكذا إذا حققت في كل ما اعترض عما صح وثبت عن رسول الله ﷺ تجد له وجهًا من الحق خفي على كثيرين.



# المحتويات